بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

العوامل المعنويّة في النحو العربي

إعداد

محمد أمين جادالله الضميدات

إشراف الدكتور

محمد خلف الهزايمة

٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامـــعة اليرموك
كلـية الآداب
قسم اللغة العربية

العوامل المعنويّة في النحو العربي

إعداد

محمد أمين جادالله الضميدات
بكالوريوس لغة عربية- جامعة مؤتة

٢٠٠٢م

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

من جامعة اليرموك / تخصص لغة ونحو

وافق عليها :

أ. د محمد خلف الهزايمة.. مشرفاً ورئيسا

أ. د فيصل إبراهيم صفا.. عضواً

أ. د عبد القادر مرعي الخليل.................................. عضواً

أ. د أمجد عيسى طلافحة....................................... عضواً

٢٠٠٦م

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين............

وإلى إخواني......................

وأقاربي.........................

شكر وتقدير

أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد خلف الهزايمة الذي لعب دوراً هاماً في إخراج الرسالة على الوجه الذي هي عليه، كما كان له الفضل في مساعدتي في اختيار هذا الموضوع، وفقه الله إلى كلّ خير، وأمدَّ في عمره .

المحتويات

الملخص

العوامل المعنويّة في النحو العربي

تناولت الدراسةُ العواملَ المعنويّةِ في النحو العربي، وقد ركّزت الدراسةُ على مناقشة المسائل التي قال فيها النحاة بعمل العوامل المعنويّة، وقد شملت هذه العواملُ أبوابَ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

وتهدفُ الدراسةُ إلى بيان مفهوم كل عامل من العوامل المعنويّة وحقيقته، وعرض آراء النحاة المختلفة فيها، بغيةَ الكشفِ عن مدى تأثيرها وقدرتها على العمل، مستدلاً على ذلك بالحجج والبراهين المثبتة في كتب النحاة .

وتتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

وقد كانت الفصول الأربعة ميداناً فسيحاً للخلافات النحويّة في مجال العوامل المعنوية واللفظية، وقد عُنيت الدراسةُ بمعالجة هذه الخلافات وتوجيهها بالتحليل والوصف، وقد أكّدت الدراسةُ هامشية العوامل المعنوية، وانعدامِ تأثيرها في تشكيل البنية الأساسية للنحو العربي .

الكلمات المفتاحية: العوامل المعنويّة، الابتداء، الخلاف، التبعيّة، المجاورة، الإضافة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأصلّي وأسلّم على النبي الأميّ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فهذه دراسة نحويّة تعالج موضوع "العوامل المعنويّة في النحو العربي"، فقد وضع النحاةُ القدماء إلى جانب العوامل اللّفظية عدداً من العوامل التي ينسبون لها عملاً نحوياً في المفردات، فقد بحث هؤلاء النحاةُ عن العامل اللّفظي داخل التركيب النحوي، ولكنّ السياق لم يُسعفهم على ذلك؛ فأخذوا يبحثون عن عواملَ يُفسّرون بها ظهور العلامات الإعرابيّة على أواخر المعمولات؛ حتّى تطّرد نظرية العامل في كلّ معرَبٍ من الأسماء والأفعال،وقد وجدوا أنّ هذه العوامل لا يُمكن تصوُّرها إلاّ في الذّهن، ولا حظّ للّسان فيها؛ فاصطلحوا على تسميتها بـ "العوامل المعنويّة"؛ فكان شأنُها شأنَ العوامل اللّفظية من أفعال وحروف. وقد عكفت على دراسة هذه العوامل المعنويّة؛ لأنّها من الأصول المعترف بها عند أكثر النحاة في التجمعات النحويّة المختلفة.

وقد حاول الباحث الوقوف على موضوع العوامل المعنويّة، وجمع آراء العلماء المبثوثة في بطون الكتب، وتفصيل القول فيها، ومناقشتها في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة؛ بغية الوصول إلى رأي يرى فيه الباحث وجه الحق في الخلافات التي دارت بين النحويين حول العوامل المعنوية.

والذي دفعني إلى هذا العمل هو قلة الدراسات التي بحثت موضوع العوامل المعنويّة، فلم يجد الباحث، فيما يعلم، كتابا أو رسالة قد حملت موضوع العوامل المعنوية، وكل الذي نجده أقوال مبثوثة هنا وهناك في ثنايا هذه الكتب والرسائل .

وقد حاول وليد عاطف أنصاري الوقوف على العوامل المعنويّة في جزء من رسالته التي حملت عنوان"نظرية العامل في النحو العربي"، نوقشت في جامعة اليرموك عام١٩٨٨م، وقد رأى أنَّ هذه العوامل يمكن أن تصلح ضروباً من التعليل، لا أن تكون عوامل.

كما وقف الباحث على بحث قصير في إحدى الدوريات الجامعية، يحمل عنوان" العوامل المعنوية في النحو العربي" لمحمد باتل الحربي، وقد نُشر هذا البحث في مجلة جامعة أمّ القرى،العدد العاشر، عام١٩٩٥م.

وقد نحت هذه الدراسة منحيين :

الأول: الدراسة التأصيلية، وقد أخذت وقتاً طويلاً من العمل والجهد، حيث قمت فيها بتأصيل آراء النحويين بالعودة إلى ما توافر من كتب كل نحوي لردّ كل رأي إلى صاحبه، والتأكد من صحة ما نُسب إليه. ومن لم أجد له رأياً في أحد كتبه، أو من لم يكن له كتب، كنت أعود إلى الكتب التي جمعت الآراء النحويّة، نحو: شرح المفصّل، وشرح الكافية، وشرح التصريح، وهمع الهوامع؛ بهدف تأصيل الرأي.

الثاني: الدراسة التقويمية، والتي قمت فيها بعرض آراء النحاة في العوامل المعنويّة، ثمّ تحليل هذه الآراء وتوجيهها، والردّ على بعضها من خلال الاستدلال بالحجج والبراهين المثبتة في كتب النحاة القدامى والمحدثين.

أمّا من حيث تقسيم هذا العمل فقد جعلته في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة: تحدثتُ في التمهيد عن مفهوم العامل في اللُّغة والاصطلاح، ثمّ تحدثت عن العامل اللَّفظي والمعنوي من حيث مفهوم كل منهما وأقسامه ، وقد ذكرت العوامل المعنوية مرتبةً حسب ورودها في البحث.

أمّا الفصل الأول فقد جعلته للحديث عن العوامل المعنويّة التي تعمل في المرفوعات وهي: المبتدأ والخبر، والفعل المضارع، والاسم بعد لولا، والظرف الواقع خبراً.

وأمّا الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن العوامل المعنويّة التي تعمل في المنصـــوبات وهي: المنادى، والمستثنى، والمفعول معه، والفعل المضارع بعد الواو.

وأمّا الفصل الثالث فقد جعلته للحديث عن العامل المعنوي في التوابع وهو التبعيّة، وقــد أعمله النحاة في النعت والتوكيد وعطف البيان. وتحدثت فيه أيضاً عن مذاهب النحاة المختلفة في الجرّ بالمجاورة، وهو عامل معنوي أعمله النحاة في النعت والتوكيد والعطف.

وأمّا الفصل الرابع فقد وسمته" بالمضاف إليه وجواب الشرط"، وقد تحدثت فيــه عــن الإضافة، وهي عامل معنوي أعمله النحاة في المضاف إليه، وعن الجوار وهو عامل معنـــوي يعمل في جواب الشرط.

أمّا الخاتمة فقد عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

في الختام أشكر أستاذي الدكتور محمد الهزايمة الذي لم يضنّ عليّ بوقته وعلمـــه فـــي سبيل إنجاز هذا البحث وإكماله، فقد أرشدني إلى كل ما من شأنه الارتقاء بالمستوى المنهجـــي والعلمي لهذه الرسالة، على الرغم من العوائق التي تعترض التواصل بيني وبينـــه وخصوصـــاً سفري، حتى خرج هذا العمل بهذه الصورة إلى حيِّز الوجود، فالشكر الجزيل لأستاذي الفاضـــل وجزاه الله عنّي خير الجزاء، ونفعني بعلمه.

كما أشكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عبد القـــادر مرعـــي الخليل والأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا والأستاذ الدكتور أمجد عيسى طلافحة على تفضلهم بقبول قراءة هذا العمل ومناقشته، وما سيتفضلون به من آراء سديدة لإغناء هذا العمل، وتقـــويم ما به من اعوجاج.

وبعد، فهذا هو جهد المقل، وأرجو أن يكون وفق المنهج القـــويم، وإلا فالعـــذر أنتـــي اجتهدت، ولا يكلّف الله نفساً إلا وسعها، وأرجو العفو من الله عمّا فيه من أخطاء، وكلُّنا خطّـــاء وخير الخطّائين التوابون.

الباحث

محمد أمين الضميدات

التمهيد

العامل النحوي:

مفهومُهُ وأقسامُهُ

التمهيد

العامل النحوي : مفهومهُ وأقسامهُ

مفهوم العامل:

أ- العامل في اللغة: جاء في لسان العرب "العامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل"(١).

ب- العامل في الاصطلاح: عرَّف المطرّزي (ت٦١٠هـ) (٢) العامل فقال:" وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"(٣). وقد احترز بقوله: ما أوجب، ولم يقل لفظٌ أوجب؛ ليعم العامل المعنوي(٤).

وقد شرح العيني (ت٨٥٥هـ) تعريف المطرّزي بقوله:" إذا قلت جاءني زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. وجدت اختلاف العوامل فيه؛ فإن الأول مرفوع لأنَّ الفعل رفعه، وهو عامل فيه. والثاني منصوب لوقوع الفعل عليه. والثالث مجرور بحرف الجرّ. فقولك: (جاءني) عامل. وقولك (زيدٌ) معمول"(٥).

---

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب المحيط، دار الجيل، بيروت – لبنان، د.ط، ١٩٨٨م، مادة (عَمِلَ).

(٢) هو ناصر بن عبد السيد أبي المكارم المطرّزي، أديب عالم باللغة، من فقهاء الحنفية. من مؤلفاته:" الإيضاح في شرح مقامات الحريري" و"المصباح في النحو" و"المعرب في اللغة". (الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٩٧٩م، ج٧/ ص ٣٤٨).

(٣) المطرّزي ، ناصر بن أبي المكارم :المصباح في النحو، تحقيق مقبول علي النعمة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص ٦٣.

(٤) الأسود، ابن علاء الدين: الافتتاح في شرح المصباح، تحقيق أحمد حامد، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٩٠م، ص ٩٤.

(٥) العيني، محمود بن أحمد: وسائل الفئة في شرح العوامل المائة، تحقيق خالد عبد الحميد أبو جندية، دار الطباعة المحمدية، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٠١.

وعرّف ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) العامل فقال:" والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي"(١).

وقد تحدث ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عن الفرق بين العامل والمقتضي للإعراب، بقوله:" ليست الإضافة هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضية له. والمعنى المقتضي ها هنا أنّ القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب، لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول، فيتميز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني. والعامل هو حرف الجر، أو تقديره، ... فالإضافة معنى، وحروف الجرّ لفظٌ، وهي الأداة المحصلة له، كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل أداةٌ محصلة لهما، فالمقتضي غير العامل"(٢).

يتضح مما سبق أنّ العلامة الإعرابيّة التي تظهر على أواخر المعمولات لا تكون إلا من أثر العامل .فإذا قلنا: جاء زيدٌ، فإنّ الفعل (جاء) هو الذي أوجد حركة الضمة.وإذا قلنا: محمدٌ مجتهدٌ، فالابتداء هو الذي أوجد حركة الضمة.

أقسام العامل:

العوامل عند النحويين بصريين وكوفيين قسمان:

---

(١) الإستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت، ج١/ ص٥٩. ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين، ابن الحاجب، من أئمة النحويين. ولد في اسنا من صعيد مصر، سنة (٥٧٠هـ)، وعلّم بالجامع الأموي بدمشق في زاوية المالكية. مات بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ)، من تصانيفه: "الكافية" و"الوافية" و"الشافية". (الزركلي، الإعلام، ج٤/ص٢١١).

(٢) ابن يعيش :شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ج٢/ ص ١٢٣.

لفظية ومعنوية. والعوامل اللفظية هي الأصل؛ لأنها الأقوى؛ إذ كانت محسوسة؛ لأنها تدرك بالسمع، والمعنوية دونها؛ لأنّها معقولة مستنبطة لا محسوسة؛ ولهذا قل وجودها[1].

ذكر عبد القاهر الجرجاني(ت٣٧٧هـ) أنَّ العوامل في النحو مئة عامل، وهي قسمان:

١. **العوامل اللفظية**[2]: "وهي ما تعرف بالجنان أي: بالقلب، وتتلفظ باللسان، كمن، وإلى، في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة"[3].

والعوامل اللفظية قسمان:

أ- العوامل اللفظية السماعية: "وهي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلاً، فإنَّ الباء وأخواتها تجر الاسم، فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها"[4].

ومجموع هذه العوامل واحد وتسعون عاملاً، وتتنوع على ثلاثة عشر نوعاً .

ب- العوامل اللفظية القياسية: "وهي ما سُمعت من العرب ويقاس عليها غيرها، كجر المضاف للمضاف في (غلام زيدٍ)، فإنَّه قاعدة كلية مطردة فيقاس عليها: ثوب بكرٍ، ودار عمروٍ"[5].

ومجموع هذه العوامل سبعة عوامل، وهي: الفعل على الإطلاق، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، كل اسم أُضيف إلى اسم آخر، كل اسم تام، مستغنٍ عن الإضافة مقتضٍ للتمييز، مثل: قُفيزان بُرّاً، وعشرون درهماً.

---

(١) انظر ابن الخشاب، أبو محمود عبدالله بن أحمد: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق – سوريا، د.ط، ١٩٧٢م، ص ١١٤.

(٢) انظر تفصيل هذه العوامل في كتاب العوامل المائة النحوية، للجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق البدراوي زاهران، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٨٣م.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٤) الجرجاني: العوامل المائة النحوية، ص ١٥٣.

(٥) الجرجاني: العوامل المائة النحوية ، ص ١٥٣.

٢. **العوامل المعنوية**: "وهي ما تعرف بالجنان، ولا تتلفظ باللسان"[١]. وقد اختلف النُحاة في العوامل المعنوية كثيراً. فهي عند جمهور البصريين عاملان، هما: الابتداء، ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم. أما عند الكوفيين فهي كثيرة ومتعددة. وفيما يلي ذكرٌ لهذه العوامل مرتبة حسب ورودها في البحث:

١- الابتداء: ذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالعامل المعنوي (الابتداء)[٢]. أما الخبر ففيه خلاف بينهم ,وسيأتي ذكره .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النُّحاة لم يتفقوا على مفهوم محدد للابتداء. فالمبرد يرى أن الابتداء هو "التنبيه والتعرية عن العوامل"[٣]. "وقيل تجرده عن العوامل اللفظية"[٤]. وذكر السيوطي أنَّه "جعل الاسم أولاً ليخبر عنه"[٥].

٢- معنى الإخبار: ذهب أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) إلى أنَّ العامل في المبتدأ هو العامل المعنوي "ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار"[٦]. ورُدَّ بأنَّ هذا المعنى لو كان عاملاً، لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه؛ لأنَّ دخول العامل لا يغير معنى الإخبار عن الاسم[٧].

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٥٢.

(٢) الأنباري ،أبو البركات : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م ، ج١/ ص ٣٨.

(٣) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط٢، ١٩٩٤م، ج٤/ ص ١٢٦.

(٤) همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، د.ط، ٢٠٠١م، ج١/ ص ٩.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ٩.

(٦) الوراق، أبو حسن: علل النحو، تحقيق محمود جسم محمد الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٩م، ص ٢٦٤.

(٧) انظر الورّاق :علل النحو/ ص ٢٦٤.

٣- قيام الفعل المضارع مقام الاسم: ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع بالعامل المعنوي (قيامه مقام الاسم)[١]. وذلك إذا كان الاسم في موضع رفع أو نصب أو خفض[٢].

٤- التعري أو التجرد عن العوامل: وهو عاملٌ معنويٌّ رافعٌ للفعل المضارع عند الكوفيين[٣]. ورُدَّ بأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والخفض، ولا خلاف بين النحويين أنَّ الرفع قبل النصب والخفض[٤].

٥- الإهمال: وهو عاملٌ معنويٌّ رافع للفعل المضارع عند الأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) [٥]. والإهمال هو عدم تأثر الفعل المضارع بالعوامل؛ لذا فقد بقي مرفوعاً.

٦- المضارعة: وهو عاملٌ معنويٌّ رافع للفعل المضارع عند ثعلب (ت٢٩١هـ)[٦].

٧- سبب الإعراب: وهو عاملٌ معنويٌّ رافع للفعل المضارع ,ولم يُنسب هذا القول لأحدٍ من النحاة[٧].

---

(١) الأنباري: الإنصاف، ج٢/ ص ٤٤٨.

(٢) انظر سيبويه، عمرو بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٨٣م، ج٣/ ص ٩-١٠.

(٣) انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ ص ٤٤٨.

(٤) انظر المصدر نفسه، ج٢/ ص ٤٤٩.

(٥) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج٢/ ص ٢٧٤. الأعلم الشنتمري: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري. عالم باللغة والأدب. ولد في شنتمرية في الأندلس سنة ٤١٠هـ. مات باشبيلية سنة ٤٧٦هـ. من مؤلفاته: "شرح الشعراء الستة". و "شرح ديوان زهير بن أبي سلمى". (انظر الزركلي: الأعلام، ج٨/ ص ٢٣٣).

(٦) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج٢/ ص ٢٧٤.

(٧) انظر السيوطي: همع الهوامع ، ج٢/ ص ٢٧٤.

والمضارعة قريبة المعنى من سبب الإعراب، فكلاهما علة لإعراب الفعل المضارع، وعلة الإعراب غير عاملة(١).

٨- الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الخلافَ عاملٌ معنويٌّ يعمل النصب في ثلاثة أشياء:

أ. في الظرف الواقع خبراً، نحو: "زيدٌ أمامَك". والخلاف هنا يعني أنَّ الخبر مخالف للمبتدأ في المعنى؛لذا فقد وجب نصب الخبر الظرف على الخلاف(٢).

ب. في المفعول معه، نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، إذ لا يَحسُن تكرير الفعل، فيقال:" استوى الماءُ واستوت الخشبة"، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل، انتصب على الخلاف(٣).

ج. في الفعل المضارع بعد واو المعية، نحو:" لا تأكل السمك وتشربَ اللبن". والخلاف هنا يعني أن الفعل المضارع (تشربَ) مخالف للفعل الأول (تأكل) من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه، فنُصب الفعل الثاني على الخلاف(٤).

٩- التبعيَّة: ذهب الخليل بن أحمد(٥) (ت١٧٠هـ) ، وأبو الحسن الأخفش(٦) (ت٢١٥هـ) إلى أنَّ العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو العامل المعنوي (التبعيَّة)، أي كونها تابعة.

---

(١) انظر الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر لمرجان، دار الرشيد، بغداد – العراق، د.ط، ١٩٨٢م، ج١/ ص ٢١٦.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ ص١٩٧.

(٣) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج١/ ص ٤٤٠.

(٤) انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ ص ٤٥٢.

(٥) انظر الأزهري، خالد بن عبدالله : شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢/ ص ١٠٧.

(٦) انظر المصدر نفسه، ج٢/ ص ١٠٧.

١٠- المجاورة أو الجوار: وهو عامل معنوي يؤثر في تغيير أحكام الكلمات، فتدخل في أحكام كلمات أخرى مجاورة لها. وقد أُعملت المجاورة في باب النعت والتوكيد وعطف النسق(١)، وفي جزم جواب الشرط(٢).

١١- الإضافة: ذهب الأخفش(٣) إلى أنّ العامل في المضاف إليه هو العامل المعنوي (الإضافة) . ورُدَّ بأنَّ الإضافة هي المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضى(٤).

---

(١) انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ ص ٤٩٣-٤٩٧.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج٢/ ص ٤٩٣.

(٣) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧.

(٤) انظر المصدر نفسه، ج١/ ص ٦٠.

الفصل الأول

المرفوعات

مقدمة الفصل :

سأقومُ في هذا الفصل بمناقشة العوامل المعنوية التي تتعلق بالمرفوعــات ، وقــد وقــع اختياري على أهم المسائل التي قال فيها النحاة بعمل العامل المعنوي ، وقد عرضتُ فــي كــلِّ مسألة مذاهب النحاة المتعددة ، وحرصتُ أثناء ذلك على تأصيل آرائهم ، مما تطلّب البحث عنها في كتبهم ونسبتها إليهم ما أمكن . وقد ناقشتُ مفهوم كل عامل من هــذه العوامــل المعنويــة ، وإمكانية قبوله أو رفضه من ناحية العمل وفقَ نظرية العامل النحوي ، مستدلاً على ذلك بالحجج والبراهين المثبتة في كتب النحاة .

أولاً: العامل المعنوي في المبتدأ والخبر

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ المبتدأ يُرفع بالعامل المعنوي الابتداء[١]، ومنهم سيبويه [٢](ت١٨٠هـ) ، والمبرد[٣] (ت٢٨٥هـ) ، والزجاجي[٤] (ت٣٣٧هـ) ، وابن جني[٥] (ت٣٩٢هـ) ، أما الخبر فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، يقول سيبويه:" فأما الذي يبنَى عليه شيءُ هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلقٌ؛ ارتفع عبدالله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[٦].

القول الثاني: إنّ الخبر مرفوع بالعامل المعنوي (الابتداء) والمبتدأ معاً، يقول المبرد: "قولك: زيدٌ منطلقٌ. فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء. والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[٧]. ويقول في موضعٍ آخر: "والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[٨].

القول الثالث: إنّ الخبر مرفوع بالعامل المعنوي (الابتداء) وحده، وهذا مذهب الأخفش (ت٢١٥هـ)، وابن السراج (ت٣١٦هـ)، والرماني[٩] (ت٣٨٤هـ) . وممن ذهب هذا المذهب

---

(١) انظر الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/ ص ٣٨.

(٢) انظر سيبويه : الكتاب، ج٢/١٢٧.

(٣) انظر المبرد : المقتضب ، ج٢/ص٤٨، ج٤/ص١٢.

(٤) انظر الزجاجي، ابن إسحاق: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد – الأردن، ط١، ١٩٨٤م، ص ٣٦.

(٥) انظر ابن جني، أبا الفتح عثمان: اللّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط،ص ٢٥.

(٦) سيبويه: الكتاب، ج١/ص٣٨.

(٧) المبرد: المقتضب، ج٢/ص٤٨.

(٨) المصدر نفسه، ج٤/ص١٢٦.

(٩) انظر السيوطي : همع الهوامع ، ج٢/ص٨.

مـــــن المتـــــأخرين الزمخشـــــري[1] (ت٥٨٣هـــــــ) ، والجُزولـــــي[2](ت٦٠٧هـــــــ) ، والمطرّزي[3](ت٦١٠هـــ).

وقد لجأ جمهور البصريين إلى افتراض عامل معنوي يرفع المبتدأ ؛ لأن كلَّ معرب من الأسماء لا بدّ له من عامل يعمل فيه ، فقالوا إنّ عامل الرفع هو العامل المعنوي (الابتـــداء) ، وهو عامل معنويّ يعرف بالقلب ولا يتلفظ باللسان . ومما دفعهم إلى القول بهذا العامل أمران :

الأول: خلو الجملة الاسمية من أيّ أثر لمقتضيات الإعراب اللفظية، ظـــاهرة كانـــت أو مقدرة.

الثاني : رغبة النحاة في اطراد نظرية العامل ، حتى تنتظم الجملة الاسمية والفعلية معاً. ولعل من المفيد قبل مناقشة هذه الأقوال أن نشير إلى أنّ النحاة قد اضطربوا في تحديد مصطلح الابتداء. فقد ذكر المبرد أنّ الابتداء هو "التنبيه والتعرية عن العوامل غيره"[4]، وذكر الأنبـــاري (ت٥٧٧هـــ) أنّ "الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية"[5]، "وقيل تجرده من العوامل اللفظية، أي كونه معرى عنها"[6]، وذكر المطرّزي أنّ "الابتداء: هو تعرية الاسم من العوامـــل اللفظيـــة للإسناد"[7]، وذكر السيوطي (ت٩١١هـــ) أنّه "جعل الاسم أولاً ليخبر عنه"[8].

---

(١) انظر الزمخشري:المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت– لبنان ، ط٢ ، د.ت ، ص٢٤.

(٢) انظر الإستراباذي : شرح الكافية، ج١/ص٢٠٠. الجُزولي: هو عيسى بن عبد العزيز الجُزولي البربري المراكشـــي، والجزولي نسبة إلى (جزولة) وهي بطن من البربر، تصدر للإقراء بالمرية، وولي خطابـــة مـــراكش، مـــن كتبـــه "الجزولية" رسالة في النحو، و "شرح أصول ابن السراج"، مات سنة ٦٠٧هـــ. (الزركلي: الأعلام، ج٥/ص١٠٤).

(٣) انظر المطرزي: المصباح في النحو، ص ٩٠.

(٤) المبرد: المقتضب، ج٤/ص١٢٦.

(٥) الأنباري: الإنصاف، ج١/ص٣٩.

(٦) السيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٩.

(٧) المطرزي: المصباح، ص٩٠.

(٨) السيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٩.

ويبدو أنّ هؤلاء النحاة يقصدون بالعامل المعنوي (الابتـداء) : تحديـد رتبـة الكلمـة وارتباطها بعلامة إعرابية خاصة هي الرفع ، فالرفع أول ضروب التلوين الصوتي ،في عـرف النحاة ، وأقواها ارتباطاً بالأصالة التعبيرية[1] .

ومن خلال أقوال النحاة السابقة نتبين أنّ مصطلح الابتداء يشمل ثلاثة مفهومات أساسية:

الأول : الأولية : وهذا المفهوم يتعلق برتبة الاسم ، أي كونه واقعاً في بداية الكلام .

الثاني : التجرد أو التعري: أي تجرد الاسم من المقتضيات الملفوظة أو المقدرة ، وهـو كافٍ للدلالة على ارتباط الأولية بعلامة الرفع ، والتي هي في عرف النحاة علامة الإسناد .

الثالث : الإسناد : وهو العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر . فكل اسـم مبتـدأ يقتضي ما يسند إليه ، وهو الخبر ؛ لأن اللفظ بالاسم المبتدأ وحدَه يكون بمنزلة أن تصوِّت صوتاً وتسكت[2]، فلا يتم معنى الكلام إلا بلفظ الخبر .

وقد احتج البصريون لما ذهبوا إليه من أنّ الابتداء عامل معنوي يعمـل فـي المبتـدأ والخبر، يقول الأنباري نقلاً عن البصريين: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ؛لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنـار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شـيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما مـن الآخـر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخـر؟ فكذلك ها هنا. وإذا ثبت أنّه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيـره مـن

---

(١) انظر قباوة ، فخر الدين : مشكلة العامل النحوي ،دار الفكر ،دمشق-سوريا،ط٢٠٠٣،١م، ص١٥٤.

(٢) الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح،ج١/ص٢١٤.

العوامل، نحو "كان" وأخواتها و "إنّ" وأخواتها و"ظننت" وأخواتها، فإنَّها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك ها هنا"[1].

إنّ فهم الأنباري للابتداء يعدُّ قاصراً عن الدلالة على المعنى العميق للعامل المعنوي ، ويبدو ذلك من جانبين :

الأول : إمعان الأنباري بأنّ الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، وهذا وحده لا يمكن أن يكون عاملاً معنوياً؛ لأن الابتداء يشمل الأولية ، والتعرية ، والإسناد ، حتى يدل على المعنى الذهني المقصود .

ويبدو أنّ قصور هذا المعنى عند الأنباري هو الذي أوقع المتأخرين في هذا الفهم القاصر ، فقد ذكر ابن عقيل أنَّ العامل في المبتدأ معنوي " وهو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها "[2] .

الثاني : لقد جعل الأنباري الابتداء عاملاً لفظياً بعد أن جعله القدماء عاملاً معنوياً؛ ذلك أن التمييز بين الثوبين لا يكون إلا حسياً ، من خلال حاسة البصر . لذا فإن تمثيله للعامل المعنوي الابتداء لا يستند إلى معنىً ذهني يُفهم بالقلب [3].

ولكنَّ الكوفيين اعترضوا على عامل الابتداء، فقالوا: "ولا يجوز أن يقال إنّا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً"[4].

---

(١) الأنباري: الإنصاف، ج١/ص٣٩.

(٢) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٩م، ج١/ص٢٠١.

(٣) انظر الحلواني ، محمد خير : أصول النحو العربي، د.ط ، د.ت ، ١٩٧٩م، ص١٧٣.

(٤) الأنباري : الإنصاف ، ج١/ص٣٩.

وقد ردَّ البصريون هذا الاعتراض بأنّ الكوفيين قد أخذوا بعامل التعري في رفع الفعل المضارع(١)، يقول الأنباري: "قد بيّنا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يغني عن الإعادة ها هنا، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع؛ فإنكم تقولون "يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة"، وإذا جاز أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضا أن نجعل التعري عاملاً في الاسم المبتدأ"(٢).

أما أقوال البصريين في رافع الخبر فتحتاج إلى مناقشة من عدة جوانب:

أولها: لقد ذهب سيبويه إلى أنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ. وقد اعتمد في ذلك على أساس بناء جملة المبتدأ والخبر ؛إذ إنَّ الخبر هو الذي يُسند إلى المبتدأ . فهو يرى أنَّ المبتدأ محتاج إلى الخبر ؛ لذا فإنَّ المبتدأ يرفع الخبر ؛ لأنّه مبنيٌّ عليه. فالمبتدأ يُعدُّ طالباً للخبر ومقتضياً له، حيث إنَّ الفائدة وتمام الكلام لا يتمُّ إلا بوجوده . ولكنَّ ما ذهب إليه سيبويه لم يخلُ من نقص، فقد رُدَّ من وجهين :

الأول: أنَّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل(٣)؛ لأنَّها إنّما وُجدت ليُعمل فيها ؛ لأنها أكثر تحملاً للمعاني المختلفة في التراكيب اللغوية (٤)، لذا فإنَّ دور الأسماء هو أن تكون معمولات لا أن تكون عاملة؛ فالأسماء هي التي يؤثّر فيها ولا تؤثّر في غيرها، وما يدل على ذلك أنَّ العلامة الإعرابية التي تظهر عليها تتغير بتغير العامل فيها. والأسماء العاملة تكون على ضربين :

---

(١) انظر المرجع نفسه، ج٢/ص٤٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ج١/ص٤١.

(٣) الأنباري : الإنصاف ، ج١/ص٣٩.

(٤) انظر الحلواني: أصول النحو العربي ، ص١٤٧.

أ- الأسماء التي تعمل حملاً على الأفعال ، مثل أسماء الفاعلين والمفعولين التي عملت لأنها أشبهت الفعل . ب - الأسماء التي تعمل حملاً على الحرف ، إما لتضمنها معنى الحرف ، مثل أسماء الشرط التي عملت لتضمنها معنى (إن) الشرطية ،وهي : مَن ، وما ، ومهما، ومتى، وأيان ،وأينما، وحيثما، وأنّى، وكيفما .وإما لنيابتها عن الحرف ، مثل المضاف إليه[1].

الثاني: أنّ المبتدأ قد يكون اسماً مشتقاً عاملاً، فيعمل حينئذ عملين، وهذا غير معهود؛ لأنّ فيه مخالفةً للأصول ،ففي نحو قولنا: القائم أبوه ضاحك ، يؤدي هذا إلى أن يكون (أبوه) معمولاً لـ (القائم)، وأن يكون (ضاحكٌ) معمولاً للعامل ذاته وهو (القائم)؛ وبهذا يعمل عامل في معمولين من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير[2].

ثانيها: أنّ ما ذهب إليه المبرّد من أنّ رافع الخبر هو العامل المعنوي (الابتداء) والمبتدأ معاً؛ اعترض من حيث كون العامل المعنوي لا يتقوى باللفظي، وإنما يتقوى اللفظي باللفظي، يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): إنه "قول يقتضي كون العامل معنىً متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل متقوياً بلفظ ... فالقول بأن الابتداء عامل مقوىً بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده"[3].

ويُجاب عن ذلك بأنّ الابتداء إذا كان عاملاً معنوياً ضعيفاً، فإنّه أحقُّ من غيره بأن يتقوى باللفظ (المبتدأ)؛ لكي يصبح عاملاً في الخبر. فإذا جاز أن يتقوى الفعل بواو المصاحبة، وبإلا في الاستثناء، جاز أن يقاس عليه، ويتقوى المعنوي باللفظي.

ثالثها: أنّ ما ذهب إليه الأخفش من أنّ الابتداء رافع للخبر؛ اعتُرض بأنّ الأفعال، وهي أقوى العوامل اللفظية، لا تعمل رفعين، فكيف يعمل الابتداء، وهو عامل معنوي،

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص١٦٧ـ ١٦٨.

(٢) انظر السيوطي : همع الهوامع ، ج٢ / ص٣٩.

(٣) ابن مالك، جمال الدين: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ج١/ص٢٦٢.

رفعين[1].ويُجاب عن ذلك بأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزل منزلته، فمتى وجب كون الابتداء عاملاً في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره[2].

لقد ذهب أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) إلى أنّ العامل في المبتدأ عامل معنوي وهو (ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار)[3]. وقد رُدَّ بأنّه "لو كان الأمر كما رتبه أبو إسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأنّ دخول العامل لا يُغيِّر معنى الحديث عن الاسم،فلو كان ذلك المعنى عاملاً، لما جاز أن يدخل عامل وهو باقٍ"[4]. كما أن معنى الإخبار لا يكون في الجملة الاسمية فحسب ، بل يكون أيضاً في الجملة الفعلية . فهذا العامل إذاً لا يطّرد. وقد تتألف الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ، ولا يُقصد بها الإخبار ، كجملة الاستفهام في نحو قولنا : ما اسمك؟ فهذه الجملة لا تحمل أيَّ نوعٍ من الإخبار .

وذهب الأنباري إلى أنّ الابتداء عامل معنوي يعمل في المبتدأ، وفي الخبر بواسطة المبتدأ؛" لأنّه لا ينفكُ عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنّما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنّه عامل معه؛ لأنّه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل"[5].

---

(١) انظر المصدر السابق، ج١/ص٢٦١، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٨.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ص٤٠.

(٣) انظر الوراق: أبا الحسن:علل النحو، ص٢٦٤، والسيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٩٧٥م، ج١/ص٣٢٧.

(٤) الوراق: علل النحو، ص ٢٦٤، وانظر الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ص ٥٥.

(٥) الأنباري: الإنصاف، ج١/ص٣٩-٤٠.

لقد ركّز نحاتنا القدماء اهتمامهم على إيجاد ما يبرر ظهور العلامة الإعرابية ، فوقر في نفوسهم أنه لا بدَّ لكلِّ معربٍ من عاملٍ يُفسّرون به سبب ظهور هذه العلامة ، فكانت العلامة الإعرابية أوفر حظاً في اهتمامهم في بحوثهم النحوية. ولكن لم يسعفهم هذا الاتجاه – في معظم الأحيان – في إيجاد ما يبرر سبب ظهور العلامة الإعرابية ، فلجئوا إلى التقدير وافتراض عوامل غير ظاهرة عُرفت بـ (العوامل المعنوية) ، كعامل الابتداء الذي يرفع المبتدأ عند جمهور البصريين .

ولا شكَّ أنَّ التحليل اللُّغوي لا يقتصر على معرفة الأثر الذي يظهر على بعض الكلمات نتيجة ما أسماه النحاة بـ (العامل) ، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى معرفة المعنى الوظيفي داخل السياق اللُّغوي. فالعلامة الإعرابية وحدَها غير قادرة على التعريف بالمعنى الذي ينتظم هذا السياق؛ لأنَّ اللغة عبارة عن نظام من العلاقات يُتوصل من خلالها إلى المعنى المراد .

إنَّ العلامة الإعرابية تعدُّ من القرائن اللفظية التي كان البحث فيها مقصوراً على النظر السطحي للجملة ، فلا يمكن للعلامة الإعرابية وحدها أن تكون معينةً على تحديد المعنى ، بل لا بدَّ من تضافر القرائن اللفظية والمعنوية معاً[1] .

وتعدُّ قرينة الإسناد من القرائن المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر . والإسناد " هو ضم كلمة إلى كلمة على وجهٍ يفيد أنَّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الآخرى "[2] . وهذا يعني أنَّ أحد اللفظين موكَل للآخر ليعينه على تثبيت المعنى وتأكيد مفهوم الإسناد . فالمبتدأ يلزم له لفظٌ آخر يُخصص له ، وهذا اللفظ الثاني مرتبط باللفظ الأول وختمٌ له في المعنى . وهذا الإسناد لا يكون إلا في جملة تامة المعنى كالجملة الاسمية التي تتألف من ركنين هما : المبتدأ والخبر .

---

(١) انظر حسان ، تمام : اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٥م، ص٢٠٧.

(٢) قيّود ، بسيوني عبد الفتاح : علم المعاني ، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار ، القاهرة – مصر ، د . ت ، ج١/ ص٣٣.

وقرينة الإسناد من القرائن المعنوية التي يصعب فهمها غالباً ؛ لأنَّها محتاجةٌ إلى عــدد آخر من القرائن اللفظية تعينها على تحديد نوعها كمباني التقسيم ومباني التصــريف والعلامــة الإعرابية والرتبة والمطابقة[1] .

إنَّ مفهوم الإسناد في الجملة الاسمية عُدَّ من القرائن المعنوية التي تحتاج إلــى فحــصٍ دقيق للعلاقة القائمة بين عنصريها (المسند والمسند إليه) وهما عماد الجملة الاسمية والفعلية معاً. ويمكن تمثيل قرينة الإسناد وما تضافر عليها من قرائن لفظية أخرى في المثال الآتي :

زيدٌ منطلقٌ

زيدٌ > بينهما علاقات أدت مفهوم الإسناد < منطلقٌ

زيدٌ ←———— رفع الاسم تتضافر عليه قرائن أخرى دالة على أنه مبتدأ ، وهــذه القرائن هي : أ- مسند إليه ب - متقدم ج- اسم د- مُخبر عنه هـ - مرفوع

منطلقٌ ←———— رفع الاسم تتضافر عليه قرائن أخرى دالة على أنه خبر ، وهــذه القرائن هي : أ- مسند ب- وصف مطابق ج- رتبة غير محفوظة د- مخبر به

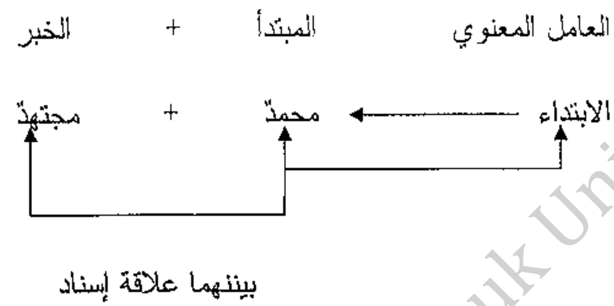
يتضح من هذا التمثيل أنَّ الإسناد قرينة معنوية تتضافر معها قرائن لفظية أخرى تكشف عن عمق الارتباط بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) ، وتوضح طبيعة العلاقة القائمة بين الألفاظ ومعانيها .

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الأنباري من أنَّ الابتداء عامل في المبتدأ وفي الخبــر بواســطة المبتدا يعدُّ أكثر إقناعاً من مذاهب النحويين السابقة؛ لأنَّ الاسم لا يكون مبتداً حتى يُســند إليــه الخبر، فإذا وجب أن يعمل الابتداء في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره، إذ إن الابتداء والمبتدأ

---

(١) انظر حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٢.

"ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما من صاحبه"(1)؛ لذا فقد عمل الابتداء في الخبر، عند وجود المبتدأ. ويمكن تمثيل عمل العامل المعنوي (الابتداء)على النحو الآتي :



(١) الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح، ج١/ص٢٥٦.

ثانياً : العامل المعنوي في الفعل المضارع

اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع على أقوال:

القول الأول في رافع المضارع : ما ذهب إليه البصريون من أنَّ الفعل المضارع يرتفع بالعامل المعنوي (قيامه مقام الاسم)(١) ؛ لذا فقد أُعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع(٢).

يقول سيبويه:" اعلم أنَّها – أي الأفعال المضارعة – إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"(٣).

وقد شرح المبرد كلام سيبويه بقوله:" فأما ما كان منها في موضع رفع فقولك: يقوم زيدٌ. يقوم في موضع المبتدأ، وكذلك: زيدٌ يقوم. (يقوم) في موضع الخبر. وإنَّ زيداً يقوم. (يقوم) في موضع خبر (إنَّ). وما كان منها في موضع المنصوب، فنحو: كان زيد يقوم يا فتى، وظننت زيداً يقوم. وما كان منها في موضع المجرور، فنحو: مررت برجلٍ يقوم، ومررت برجل يقوم أبوه"(٤).

وممن أخذ بمذهب البصريين المطرّزي، يقول: "رافع الفعل المضارع: وهو وقوعه موقعاً يصلحه للاسم وذلك أنّك تقدر أن تقول في "زيدُ ضاربُ": زيدٌ يضرب أو يضرب زيدٌ، فتوقع الفعل موقع الاسم"(٥).

---

(١) انظر: الأنباري، الإنصاف، ج٢/ص٤٤٨.

(٢) الاستراباذي: شرح الكافية، ج٢/ص٢٣.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج٣/ص٩-١٠.

(٤) المبرد: المقتضب، ج٢/ص٥.

(٥) المطرزي: المصباح، ص٩١.

وعلى هذا التقدير يكون قيام الفعل المضارع مقام الاسم عاملاً معنوياً ؛ لأنــه يُعــرف بالجنان ولا يُتلفظ باللسان[1] . وقد توصل جمهور البصريين ــ وعلى رأسهم ســيبويه ــ لهــذا العامل عن طريق القياس . فقد رفعوا الفعل المضارع بوقوعه موقع الاسم ،وهذا العامل معنويّ كعامل الابتداء الذي يوجب رفع المبتدأ .وعلى الرغم من سيادة معظم آراء البصريين إلا أنّنا لا نجد لهذا الرأي ظلاً، فكثير من النحويين يميلون إلى رأي الكوفيين في رافع الفعــل المضــارع وهو تجرده من النواصب والجوازم [2].ولكنّ التجرد ليس عاملاً؛ لأنّ التجرد يعني العدم، والعدم لا يكون عاملاً،فكل معمول لا بدّ له من عامل.

وقد احتجَّ البصريون لمذهبهم فقالوا: "إنما قلنا إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك مــن وجهين:

أولهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

ثانيهما: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب، والضمة أقوى الإعراب في تركيب الجملة الفعلية؛ لهذا كــان الفعــل المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم[3]. وقد رُدَّ مذهب البصريين من أربعة جوانب:

الجانب الأول: أنّ الاسم لا يقع بعد الناصب والجازم، فليس هو حينئذٍ حالاً محل الاسم، يقول الأنباري نقلاً عن الكوفيين: "ولا يجوز أن يقال "إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يُنصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك "كان زيد يقــوم" لأنه قد حلّ محل الاسم إذا كان منصوباً وهو "قائماً" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم

---

(١) الجرجاني : العوامل المائة النحوية ، ص٣٤٠.
(٢) انظر الأنباري : الإنصاف ، ج٢ /ص٤٤٨.
(٣) المصدر نفسه، ج٢/ص٤٤٩.

يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً؟ ولو كان كذلك لوجب أن يُعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدل عليه أنّا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم، فدلَّ على ما قلنا"(١).

الجانب الثاني: أنَّ الفعل المضارع يرتفع، وهو في مواضع لا تقع فيها الأسماء أبداً، ومن هذه المواضع:

أ- أنَّ الاسم لا يقع في خبر (كاد)، نحو: "كاد زيدٌ يقوم، فلا يجوز أن يقال: "كاد زيدٌ قائماً"، فليبس الاسم حالاً محل الاسم في هذا الموضع(٢).

ب- أنَّ الاسم لا يقع في الصلة، نحو: "الذي يضرب"(٣)، فلا يقال: الذي ضاربٌ.

ج- أنَّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض والتنفيس، نحو: هلاَّ تفعل، وسوف تفعل، وستفعل ، فالفعل المضارع بعدها مرفوع، وليس حالاً محل الاسم(٤).

الجانب الثالث: أنَّ الاسم قد يقع موقع الفعل الماضي، ولا يكون مرفوعاً، نحو قولنا: مررت برجلٍ كتب ، فإنَّه فعل قام مقام الاسم وهو (كاتب)، وليس بمرفوع(٥).

الجانب الرابع: أنَّ قيام الفعل المضارع مقام الاسم لا يعدُّ عاملاً معنوياً؛ لأنَّ العامل المعنوي مُتصورٌ في الذهن، ولا يحتاج إلى كل هذا التكلف المفرط .

القول الثاني في رافع المضارع: ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ الفعل المضارع يرتفع بالعامل المعنوي (التعري من العوامل الناصبة والجازمة)(٦).

---

(١) الأنباري: الإنصاف، ج٢/ص٤٤٨.

(٢) انظر المرجع نفسه، ج٢/ص٤٤٩، والاستراباذي : شرح الكافية، ج٤/ص٢٣.

(٣) انظر الاستراباذي: شرح الكافية، ج٤/ص٢٣.

(٤) انظر الأزهري : شرح التصريح على التوضيح، ج٢/ص٣٥٦.

(٥) الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، ١٩٥٧م، ص ٦١.

(٦) الأنباري: الإنصاف، ج٢/ص٤٤٨.

وقد ذكر الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، أنَّ "عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مذهب الفراء"[١].

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين، ووافقه ابن عقيل[٢] (ت٦٩٨هـ)، واختاره أيضا الأزهري (ت٩٠٥هـ) في تصريحه[٣].

إنَّ مقولة الكوفيين بأنَّ رافع الفعل المضارع هو التجرد من العوامل الناصبة والجازمة تعدُّ عبارةً موجزةً وليس فيها تفصيل، وهي بذلك تشعر بأنَّهم غير مقتنعين بهذا العامل،إلا أنَّهم مضطرون إليه اضطراراً ؛ لكي يطَّرد نظام العامل في كلِّ تركيب لغوي. وعلى الرغم من أنَّ مذهبهم قد شاع في النحو الحديث ، إلا أنَّه لم يخلُ من نقص ، فقد رُدَّ من وجهين:

الوجه الأول في ردّ القول بأنّ العامل التجرد: أنَّ القول بأنَّ العامل في رفع الفعل المضارع تعريه من العوامل الناصبة والجازمة، يؤدي إلى مخالفة الأصول، من الجوانب الآتية:

الجانب الأول: أنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، والنحاة يُجمعون على أنَّ الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً[٤].لأنّ العامل يمنح أقوى العلامات الإعرابية، والضمة أقوى العلامات الإعرابية في تركيب الجملة الفعلية، وعليه فإنَّ الفتحة والسكون تكونان بعد الضمة.

---

(١) الاستراباذي: شرح الكافية، ج٤/ص٢٣. وانظر ابن عقيل، بهاء الدين: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٨٢م، ج٣/ص٥٩، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٢٧٤.

(٢) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٤/ص٣.

(٣) انظر الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج٢/ص٢٥٦.

(٤) انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ص٤٤٩. والورّاق: علل النحو، ص ١٨٩.

الجانب الثاني :تدل الأصول أيضاً على أنّ الرفع قبل الجزم لأنّ الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أنّ رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم[١].

الجانب الثالث: إنّ خلوّ المضارع من العوامل اللفظية هو الأصل، ودخولها عليه هو الطارئ، فلا يجعل عدم وجود الطارئ سبباً للأصل لما فيه من مخالفة الأصول[٢].

الوجه الثاني في ردّ القول بأنّ العامل التجرد: أنّ التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره[٣]، فكل أثر يظهر على آخر المعمول لا بدّ له من عامل.

القول الثالث في رافع المضارع: ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري[٤](ت٤٧٦هـ) من أنّ الفعل المضارع ارتفع بالإهمال[٥]،وهو عامل معنوي، يعني أنّ الفعل المضارع أُهمل من العوامل، حيث لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملاً والمهمل مرفوع، فهو في هذا يماثل التعري والتجرد من العوامل الناصبة والجازمة، وهو قريب المعنى منهما.والفعل المضارع فعل معرب، تتغير علامته الإعرابية باختلاف العوامل الداخلة عليه، ورفعه لا بدّ أن يكون بأثر من العامل كما هو حال النصب والجزم. والإهمال لا يُعدُّ عاملاً؛ لأنَّه يعني العدم، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره.

---

(١) انظر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٠٤.

(٢) الحربي، محمد بائل: العوامل المعنوية في النحو العربي، مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، السنة الثامنة، العدد العاشر، ١٩٩٥م،ص ٨٩.

(٣) انظر الأزهري: شرح التصريح، ج٢/ص٣٥٦.

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، عالم باللغة والأدب، ولد في شنتمرية في الأندلس سنة ٤١٠هـ، مات بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ. من مؤلفاته " شرح الشعراء الستة"، و "شرح ديوان زهير بن أبي سلمى". (الزركلي، الإعلام، ج٨/ص٢٣٣).

(٥) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٢٧٤.

القول الرابع في رافع المضارع: ما ذهب إليه ثعلب (ت٢٩١هـ) من أنّ العامل في الفعل المضارع معنوي، وهو مضارعته للاسم(١)، ومناقشة هذا القول والقول الذي يليه.

القول الخامس في رافع المضارع: ما ذهب إليه بعضهم من أنّ الفعل المضارع "ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأنّ الرفع نوع من الإعراب. وهو .... ثبوتي معنوي"(٢).

لم يُنسب هذا القول لأحد من النحاة، إلا أنه قريب من مذهب ثعلب، فإن كان القائل لهذا كوفياً، فإنّ علة إعراب الفعل المضارع عندهم، توارد المعاني المختلفة والأوقات الطويلة(٣)، وإن كان بصرياً فإنّ العلة عندهم، مشابهة الفعل للاسم من عدة أوجه(٤).

والعلة هذه بنوعيها معنوية عند الكوفيين والبصريين، وهي الموجبة لإعراب الفعل المضارع عندهم، إلا أنّ علة إعراب الفعل المضارع غير عاملة، يقول الجرجاني (ت٣٧٧هـ): "موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء ..... وعامله غير ذلك. فالرفع عامله وقوعه موقع الاسم والنصب عامله(لن)، والجزم (لم)"(٥).

ويقول أيضا: "إنّ وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة"(٦).

فالمضارعة ليست عاملاً في الفعل المضارع، وإنّما هي جزء أو سبب من علة إعرابه، والمضارعة والمشابهة لفظان مترادفان، يدلان على شيء واحد، ومنها سُمي الضّرع ضرعاً

---

(١) انظر السيوطي: همع الهوامع ،ج٢/ص٢٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ج٢/ص٢٧٤.
(٣) انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ص٤٤٦.
(٤) انظر المرجع نفسه، ج٢/ص٤٤٦، وأسرار العربية، ص ٣٥.
(٥) الجرجاني: المقتصد، ج١/ص٢١٦.
(٦) المصدر نفسه،ج١/ص١١٢.

لأنَّه يشابه أخاه[1].كما أنَّ المضارعة لا تدل على العامل المعنوي، ولا يمكن أن تكون عاملاً في رفع الفعل المضارع ولا أن تُحدث فيه أي تأثير حقيقي.

القول السادس في رافع المضارع : ذهب بعضهم إلى أنَّ الأفعال ترتفع بالعامل المعنوي (الابتداء)[2]. وقد رُدَّ هذا القول من وجهين:

الأول: من زعم أنّ الأفعال المضارعة ترتفع بالابتداء، "فإنَّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم؛ ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم"[3].

الثاني: أنّ الابتداء عامل يختص بالاسم دون الفعل، فالفعل لا يكون مبتدأً؛ لأنَّه يكون خبراً، أما الاسم فمن شأنه أن يخبر عنه.

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ الفعل المضارع يرتفع بالعامل المعنوي التجرد من العوامل الناصبة والجازمة، هو الأرجح . فعلى الرغم مما وُجِّه لمذهبهم من ردود واعتراضات، إلا أنَّه يبقى من أفضل الآراء التي ذُكرت، حيث يمكن الأخذ به عندما تضيق السُبل، ويصعب الاهتداء إلى عامل يفسر حركة الرفع في الفعل المضارع، فكما فُسر الابتداء بأنَّه التجرد من العوامل اللفظية، وأُعمل في المبتدأ والخبر، فكذلك هو هنا، الرافع للفعل المضارع تجرده من العوامل الناصبة والجازمة. فالفعل المضارع من المعربات وظهور حركة الرفع لا بدَّ لها من عامل يفسّرها،فإذا لم يكن العامل لفظياً، فلا بدَّ من أن يكون معنوياً.

إنَّ هذا الرأي قد يصلح من ناحية تعليمية ،إلا أنّنا إذا نظرنا إلى أصل الوضع نجد أنَّه يتعارض مع منطق اللغة؛ لأنَّ الفعل المضارع المرفوع قد جاء في أول أحواله ،دون أن يتأثر

---

(١) انظر الأنباري: أسرار العربية، ص٣٥، وانظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج٤/ص١١.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٣/ص١١.

(٣) المصدر نفسه، ج٣/ص١١.

بأيٍّ من مقتضيات الإعراب ، فقد احتفظ الفعل المضارع بصورته الوضعية البدائية ؛لــذا فقــد استحقَّ الرفع ؛ لأنَّ الرفع – في عرف النحاة – سابقٌ على النصب والجزم .

مقدمة الفصل

سأقوم في هذا الفصل بمناقشة العوامل المعنوية التي تتعلق بمسائل المنصوبات.وقـــد عرضتُ هذه العوامل في بداية كلّ مسألة ،وبيَّنت مفهوم كلّ عامل من العوامل المعنوية،وآراء النحاة فيها ،حيث لم تخلُ هذه العوامل من الأخذ والردّ .وقد بيَّنت أيضاً دور الحركة الإعرابية في الدلالة على المعاني النحوية المتعددة ، وناقشتُ دور القرائن وأهميتها في بيـــان المعنـــي المراد.

ثالثاً : العامل المعنوي في الاسم بعد لولا

اختلف النُحاة في رافع الاسم بعد "لولا" في نحو :" لولا زيدٌ لأكرمتك" على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بالعامل المعنوي (الابتداء)[1]، "فإذا قلت: لولا زيدٌ، كان زيدٌ مرفوعاً بالابتداء"[2]، والخبر بعدها محذوف وجوباً للعلم به[3]، وقيل: "لكثرة الاستعمال"[4]، فيكون التقدير في نحو: "لولا زيدٌ لأكرمتك": لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك، والمعنى: امتناع الإكرام لوجود زيد.

يقول سيبويه: "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبدالله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبدالله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد همزة الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غير أنَّ ذلك استخبار وهذا خبرٌ. وكأن المبني عليه الذي في الإضمار "كان في مكان كذا وكذا"، فكأنه قال: لولا عبدالله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"[5].

لقد أكّد سيبويه في قوله أنّ الاسم الواقع بعد " لولا" في نحو :لولا عبدالله لكان كذا وكذا، مبتدأ، وقد ارتفع بالعامل المعنوي (الابتداء) ،أما الخبر فقد حُذف ؛لكثرة استعمال هذا النمط من الجمل في كلام العرب . فالجملة بعد "لولا "هي جملة اسمية خبرها محذوف ؛ لدلالة الحال عليه .

---

(١) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ص٦٠، والإستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٢٤٥، والأندلسي، أبا حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٨م، ج٤/ص١٩٠٤.

(٢) الجرجاني: المقتصد، ج١/ص٢١٨.

(٣) انظر ابن عقيل: المساعد، ج١/ص٢٠٨.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل، ج١/ص٢٤١.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج٢/ص١٢٩. وانظر المبرد: المقتضب، ج٣/ص٧٦.

وقد استدل البصريون لمذهبهم بالأدلة الآتية :

الأول : أنّ "لولا" حرف غير مختص، فلا يعمل فيما بعده؛ لأنّ من شروط العمل الاختصاص، و "لولا" تدخل على الاسم والفعل[1]، ومما يدل على ذلك قول الشاعر[البسيط]:

لولا حُددتُ ولا عُذرى لمحدودِ   لا درَّ درُّكِ، إنسي قد رميتهُمُ[2]

فقد أدخل "لولا" على الفعل فدلّ على أنّها لا تختص، فوجب ألاّ تكون عاملة. فـ "لولا" في هذا البيت هي التي تدخل على الأسماء.

الثاني : أنّ "لولا" تقتضي اسمين، الثاني منهما خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ ، إذا لم يدل عليه دليل، نحو قوله عليه السلام : " لولا قومكِ حديثو عهدٍ بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أُخرج منه "[3].

الثالث: أنّ الخبر قد يحذف وجوباً إذا دلّ عليه دليل[4]، نحو قوله تعالى: "لولا أنتم لكنا مؤمنين"[5]، أي: لولا انتم صددتمونا عن الهدى، بدليل أن بعده :"أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم"[6].

---

(١) انظر العكبري، أبا البقاء: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، ٢٠٠١م، ج١/ص١٣٢.

(٢) البيت في الجرجاني: المقتصد، ج١/ص٢٢٤، والأنباري: الإنصاف، ج١/ص٦٢، والإستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٢٤٧.

(٣) الحديث صحيح ، صححه الألباني في كتاب إصلاح المساجد من البدع والعوائد ، للقاسمي ، محمد جمال الدين ، المكتب الإسلامي ، بيروت– لبنان ، ط٣ ، ١٩٧٧م ، ص ٢٦٩.

(٤) الأنصاري، ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، د.ط، ٢٠٠٠م، ص ١٣٧.

(٥) سورة سبأ، الآية ٣١.

(٦) سورة سبأ، الآية ٣٢.

وقد ذهب الفراء[١]، والكوفيون[٢] وتبعهم الأنباري[٣] إلى أنّ "لولا" ترفع الاسم بعـدها، وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بالأدلة الآتية:

الأول: أنّ "لولا" "نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لأنّ التقدير في قولك "لـولا زيد لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلاّ أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا "لا" على "لو" فصارا بمنزلة حرف واحد [٤].

الثاني: أنّ "أنّ" عندما تأتي بعد "لولا" تكون مفتوحة، نحـو: "لـولا أنّ زيـداً ذاهـب لأكرمتك"، ولو كانت "لولا" في موضع الابتداء لكانت مخفوضة[٥]. وما استدلّ عليه الكوفيون رُدّ من عدة جوانب:

الجانب الأول: أنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً، و "لولا" حرف غير مختص، فهي تدخل على الأسماء والأفعال[٦]، ومما يدل على ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي [الطويل] :

ألا زعمـت أسـماءُ أن لا أحبُّهـا فقلت: بلىْ لولا ينازعني شـغلي[٧]

الجانب الثاني: أنّ الخبر قد يظهر بعد "لولا" إذا لم يدل عليه دليـل، وحينئـذٍ يصـعب توجيهه على رأي الكوفيين ، نحو: "لولا زيدٌ محسنٌ إليَّ ما أتيت".

---

(١) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٢٤٥، والأندلسي: ارتشاف الضرب، ج٤/ص١٩٠٤.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ص٦٠.

(٣) انظر المرجع نفسه، ج١/ص٦٣.

(٤) المرجع نفسه، ج١/ص ٦٠.

(٥) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ص ٦٢.

(٦) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج١/ص٢٤٣.

(٧) البيت في العكبري: اللباب في علل البناء الإعراب، ج١/ص١٣٢، والأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عـن كتـب الأعاريب، تحقيق حسَن جمد، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتـب العلميـة، بيـروت – لبنـان، ط١، ١٩٩٨م، ج١/ص٥٢٦، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٤٣.

الجانب الثالث: أنَّ وضع (لا) موضع (لم) لا يصح؛ لأن (لم) تختص بالأفعال المستقبلة لفظاً، و(لا) لا تختص[١].

الجانب الرابع: أنَّ "لولا" تفتقر إلى أهم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن، كما أن "لولا" لا تقبل أي خاصية من خصائص الفعل[٢]، يقول خليل عمايرة راداً ما زعمه الفراء: "كيف حكم بأنَّ الاسم بعد لولا مرفوع بها كارتفاع الفاعل بفعله، فما الميزان الذي وزن به الفعلية هنا، وأين الحدث والزمن في لولا؟ بل ما العلاقات التي يمكن أن تقبلها لولا حتى تلحق بالأفعال فتحتاج إلى فاعل"[٣].

الجانب الخامس: أنَّ (أنَّ) المفتوحة تكون في موضع المبتدأ في كل موضع لا يصحُ فيه دخول (إنّ) المكسورة عليها، لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد. وقد أمن من هذا في (لولا)[٤].

وذهب الرماني[٥](ت٣٨٤هـ)، وابن الشجري[٦](ت٥٤٢هـ)،والشلوبين[٧](ت٦٤٥هـ)

،

(١) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١/ص١٣٤.

(٢) جمع الزمخشري خصائص الفعل في قوله: "ومن خصائصه دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة، نحو قولك: قد يفعل، وسيفعل وسوف يُفعل، ولم يفعل، وفعلتُ، ويفعلن، وافعلي، وفعلتْ". الزمخشري : المفصل في علم العربية، ص ٢٤٣.

(٣) عمايرة، خليل : المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، د.ط، ١٩٩١م، ص ٧٧.

(٤) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ص١٣٣.

(٥) هو علي بن عيسى بن عبدالله، أبو الحسن الرماني (٢٩٦هـ-٣٨٤هـ)، باحث معتزلي مفسِّر، من كبار النحويين، اخذ عن ابن السرّاج وابن دريد، وكان أبو حيان التوحيدي من تلاميذه، من مؤلفاته: "المعلوم والمجهول"، و"شرح أصول ابن السرّاج". (الزركلي: الإعلام، ج٤/ص٣١٧).

(٦) هو هبة الله بن علي بن محمد، أبو السعادات (٤٥٠هـ-٥٤٢هـ)، من مصنفاته: "الأمالي" و"الحماسة" و"ديوان شعر". (المصدر السابق، ج٨/ص٧٤).

(٧) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، أبو علي الشلوبين (٥٦٢هـ-٦٤٥هـ)، من كبار العلماء بالنحو واللغة، ولد في إشبيلية ومات فيها، من مصنفاته: "القوانين" و"شرح المقدمة الجزولية". (المصدر السابق، ج٥/ص٦).

وتبعهم في ذلك ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[1] إلى أنَّ الاسم بعد (لولا) في نحو: "لولا زيد لأكرمتك" مبتدأ، محذوف الخبر، إذا دلَّ على كون مطلق، كالوجود والحصول، أما إذا دلَّ على كونٍ مقيد فيجب إظهاره، نحو: "لولا زيدٌ محسنٌ إليَّ ما أتيت".

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة هو الأرجح ؛ لأنَّ الخبر يجب أن يظهر في التركيب اللُّغوي إذا لم يدل عليه دليل ، وظهوره يدل على أنَّ الجملة تتألف من المبتـدأ والخبـر ، وأنَّ الاسم بعد " لولا " مرفوعٌ بالعامل المعنوي (الابتداء) . أمّا إذا لم يظهر فيجـب تقـديره ؛ لأنَّ الحال يدل على أنَّ الخبر محذوف . ومما يدل على ذلك أنَّ المبتدأ والخبر بينهما علاقة تـلازمٍ قوية ، إذ إنَّ المبتدأ هو الذي يطلب الخبر ويوجب تقديره .

(١) انظر: مذهب هؤلاء النحاة في: المرادي، الحسن بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٦٠٠، والسيوطي: همـع الهوامـع، ج٢/ص٤٢.

الفصل الثاني

المنصوبات

مقدمة الفصل

سأقوم في هذا الفصل بمناقشة العوامل المعنوية التي تتعلق بمسائل المنصوبات.وقـــد عرضتُ هذه العوامل في بداية كلّ مسألة ،وبيَّنت مفهوم كلّ عامل من العوامل المعنوية،وآراء النحاة فيها ،حيث لم تخلُ هذه العوامل من الأخذ والردّ .وقد بيَّنت أيضاً دور الحركة الإعرابية في الدلالة على المعاني النحوية المتعددة ، وناقشتُ دور القرائن وأهميتها في بيـــان المعنـــي المراد.

أولاً: العامل المعنوي في المنادى

أجمع النُحاة على أنَّ المنادى منصوب اللفظ والموضع، فإذا أُضيف إلى اسم بعده نُصب، نحو: يا عبدالله، وإذا جُرِّد عن الإضافة بُني على الضم، ونصب على الموضع، نحو: يا زيدُ.

وقد اختلف النحاة في عامل نصب المنادى على أقوال:

القول الأول في عامل المنادى: ما ذهب إليه السُهيلي[1](٥٨١هـ) من أنَّ ناصبه عامل معنوي وهو قصد المنادي نفسه، يقول: "أما حرف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم، والذي يظهر لي أنَّ (يا) تصويت بالمنادى، نحو: (جَوْت)[2]، و (ها) ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، لما تقدم في قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه أنَّه منصوب"[3]. وقد رُدّ عامل القصد بأنَّه لم يعهد في عوامل النصب[4].

القول الثاني في عامل المنادى: ما ذهب إليه الكسائي من أنَّ ناصب المنادى عامل معنوي وهو كونه بلا عامل، يقول الإستراباذي: "وقال الكسائي: المنادى المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنَّه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى، فلابد فيه من الإعراب، ثم إنّا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف، فرفعناه ولم ننونه، ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع، ولا يعترض عليه بالمبتدأ، فإنَّ العامل فيه

---

(1) هو عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، أبو زيد الأندلسي المالقي (٥٠٨هـ-٥٨١هـ)، عالم باللغة والنحو والتفسير، حافظ للأنساب والسير، عمي في السابعة عشرة من عمره، أقام في مراكش، وأكرمه صاحبها إلى أن مات، أهم مؤلفاته: "الروض الأنف"، و "شرح الجمل". (الزركلي: الإعلام، ج٣/ص٣١٣).

(2) (جَوْت): في تاج العروس: دعاء للإبل إلى الماء .(ابن منظور :لسان العرب ،مادة "جَوْت").

(3) السهيلي ،أبو القاسم :نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الرياض، السعودية، د.ط، ١٩٨٤م،ص٧٧-٧٨. وانظر السيوطي: همع الهوامع، ج٣/ص٣٣.

(4) السيوطي: همع الهوامع، ج٣/ص٣٣.

عنده هو الخبر، قال: وإنما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأنَّ المنصوبات في كلام العرب أكثر"[1]. ويقول الإستراباذي معلقاً على كلام الكسائي: "فهو عنده مرفوع أو منصـــوب بـــلا عامل"[2]. ويرد هذا المذهب بأنَّ عدم العامل لا يكون عاملاً[3]، فلا بدَّ لكل معمول في العربية من عامل ، فهما في حال تلازم .

---

(1) الإستراباذي: شرح الكافية، ج1/ص315.

(2) شرح الكافية، ج1/ص315.

(3) الأنباري: الإنصاف، ج1/ص38.

ثانياً: العامل المعنوي في المستثنى

يقول ابن جني: "معنى الاستثناء: أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"[1].

والاستثناء إما أن يكون متصلاً أو منقطعاً؛ أما المتصل فيكون تاماً مثبتاً، نحو: قام القوم إلا زيداً"، وهذا النوع من الاستثناء واجب النصب عند جمهور النُحاة[2]، ويكون تاماً منفياً، نحو: " ما قام القوم إلا زيداً"، ويجوز فيه النصب على أصل الباب أو الإتباع على البدل[3]، نحو: "ما قام القوم إلا زيدٌ". أما المنقطع فيجب نصبه عند الجمهور، ولا يجوز إتباعه[4]، نحو :"قام القوم إلا حماراً".

ويتضافر عدد من القرائن لإرادة معنى الاستثناء، فإذا قلنا: قام القوم إلا زيداً، تكون (إلا) قرينة لفظية تتضافر معها قرينة الإخراج وهي قرينة معنوية تفهم من السياق، وتدل على إخراج ما بعد إلا من علاقة الإسناد، فقد أُسند القيام في المثال السابق للقوم وأُخرجنا زيداً من هذا الإسناد، ويفهم من هاتين القرينتين أن ما بعد إلا منصوب على الاستثناء[5].

وقد اختلف النُحاة في عامل نصب المستثنى على أقوال، أهمها:

القول الأول في عامل المستثنى:ما ذهب إليه الكسائي[6] من أنَّ المستثنى منصوب بالخلاف، وهو عامل معنوي، يعني أن المستثنى قد خالف المستثنى منه في وجوب القيام أو

---

(1) ابن جني:اللمع في العربية، ص ٦٦.

(2) انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج٢/ص٢٠٩.

(3) انظر المصدر نفسه، ج٢/ص٢١٢.

(4) المصدر نفسه، ج٢/ص٢١٥.

(5) انظر حسان :اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٩-٢٠٠.

(6) انظرالأندلسي: ارتشاف الضرب، ج٢/ص٣٠٠، والأزهري: شرح التصريح، ج١/ص٥٤، والسيوطي: همع الهوامع، ج٣/ص٢٥٣.

العكس، يقول الكسائي:" أنَّه – أي المستثنى – انتصب لمخالفة الأول، لأنَّ المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه"[١].

والخلاف يتفق مع العلاقات المعنوية داخل جملة الاستثناء ، فالاستثناء قائم على معنى وظيفي هو : إخراج ما بعد "إلا " من حكم ما قبلها، وهذا الخلاف اقتضى نصب ما بعد " إلا " وهذا القول يخلص النحو من التأويلات الكثيرة في تقدير عامل لفظي لنصب المستثنى ؛ لأنَّ المستثنى يخرج من حيز الإضافة والإسناد فلا يُرفع أو يُجر[٢].

ومن المعروف أنَّ الخلاف مصطلح كوفي، لم يقل به البصريون، إلا أنَّ من يتتبع كلام سيبويه – نقلاً عن الخليل – يلمح بأنَّه مصطلحٌ بصري الأصل، فقد كان الخليل يعتل لنصب المستثنى فيقول:" إنما نصب المستثنى هنا، لأنَّه مخرج مما أدخلت فيه غيره"[٣].

ولكن سيبويه لم يحاول الاستفادة من كلام الخليل، كمما فعل الكوفيون، وذلك ليتسق له منهجه في دراسة النحو، وليبني موضوعاتها على أصول منظمة، فلم يكن يلجأ إلى العامل المعنوي إلا ما يضطر إليه اضطراراً[٤].

وقول سيبويه – نقلاً عن الخليل– :" لأنَّه مخرج مما أدخلت فيه غيره"، يعد سبباً كافياً لبيان مخالفة ما بعد إلا لما قبلها في الإعراب والتزامه النصب؛ لأنَّ ما ليس تابعاً لغيره لابد أن يخالفه في الإعراب، ومما يؤيد ذلك ثلاثة أمور:

---

(١) السيوطي:همع الهوامع، ج٣/ص٢٥٣.

(٢) انظر صاحب أبو جناح: التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض – السعودية، المجلد ٨، الآداب (١)، ١٩٩٦م، ص ٦٨.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج٢/ص٣٣٠.

(٤) انظر المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ط٢،١٩٥٨م، ص ٢٩٤.

أولها: أنَّ ما بعد (إلا) مخالف لما قبله، من جهة أنَّه مخرج من علاقة الإسناد التي قبل (إلا).

ثانيها: أنَّ ما بعد (إلا) مخالف لما قبله في الحكم، بغض النظر عما يعرب به ما قبله، "ولو اتحد المعنى لاتحد المبني فأصبحت الحركة واحدة"[1].

ثالثها: أنَّ ما بعد (إلا) خارج من الوصف، يقول سيبويه في جملة، أتاني القوم إلا أباك، "انتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة"[2].

يتضح مما سبق أنَّ (الخلاف) في جملة الاستثناء يفسره وجود القرينة اللفظية (إلا)، وعدد من القرائن المعنوية، وهي الخلاف المعنى، وإخراج المستثنى من الإسناد الوصف، وتجتمع هذه القرائن لتدل على أنَّ المستثنى يجب أن يكون منصوباً.

وتعدُّ أداة الاستثناء قرينة ثابتة مع المستثنى ، أمّا العلامة الإعرابية فربما تختلف مع النفي فتتبع بذلك حركة الاسم قبل الأداة ،نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وإلا زيداً ، فالعلامة الإعرابية في هذا المقام لم تتضافر مع قرينة الإخراج ، واكتفت بقرينة الأداة .

فالخلاف إذاً هو معنىً من المعاني الدلالية التي تؤديها جملة الاستثناء ، حيث إنّ "إلا " تدل على إخراج ما بعدها مما قبلها ، أي أنها جاءت لتدل على أنَّ المستثنى يخالف المستثنى منه في الحكم ؛ لذا فقد وجب نصبه .

وهذه الدلالة (المخالفة أو الإخراج) التي تؤديها أداة الاستثناء لا يمكن أن يُفسَّر بها نصب المستثنى ، ولا أن تكون عاملاً ؛ لأنَّ الحكم في جملة الاستثناء معلَّق بالفعل ، وهو

---

(1) حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٠.

(2) سيبويه: الكتاب، ج٢/ص٣٣١.

عامل لفظي قادر على أن يتقوّى باللفظي ، إذا كان قاصراً عن العمل ، فمنطق النحويين في ذلك قائم على القياس ، ولا يمكن رفضه .

القول الثاني في ناصب المستثنى: ما ذهب إليه ابن عصفور[1] (ت ٦٦٩هـ) من أنَّ المستثنى منصوب بعد تمام الكلام[2]،وهو عامل معنوي لا يقتضي أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فقد وضع في كتابه المقرِّب باباً بعنوان "باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها وهي: التمييز، والمستثنى". يقول في عامل المستثنى: "ويكون انتصابه إما عن تمام الاسم، وإما عن تمام الكلام"[3].

فالمستثنى جاء بعد تمام الكلام، لذا وجب أن يكون منصوباً؛ لأنَّ النصب أخفُّ الحركات، فانتصب كما ينتصب التمييز بعد تمام الكلام. ولكنَّ ما ذهب إليه ابن عصفور يعدُّ باطلاً ؛ لأنَّ أي حركة إعرابية تظهر على أواخر المعمول لا تكون إلا بفعل عامل ، وتمام الكلام لا يعدُّ من عوامل النصب المعهودة عند النحويين .

ويبدو أنَّ ابن عصفور قد استفاد من مقولة سيبويه في عامل المستثنى "وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"، فقوله هذا يشير إلى ناصب المستثنى هو تمام الكلام، ومما يؤكد حقيقة ذلك أن "عشرون" في قولنا: له عشرون درهماً، لا يمكن أن تكون عاملة؛ لأنَّها ليست من الأفعال،

---

(1) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، ولد باشبيلية عام ٥٩٧هـ، كان ماهراً في علم العربية ريّان من الأدب حسب التصرف، من ابرع من تخرج على أبي علي الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان، توفي بتونس عام ٦٦٩هـ، من مؤلفاته:" شرح الجمل" و "المقرّب"، و "الممتع في التصريف". (انظر ابن عصفور، علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد – العراق، د.ط، د.ت، مقدمة المحقق، ج١/ص٢١-٤٠).

(2) انظر ابن عصفور، علي بن مؤمن :المقرَّب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، د.ط، د.ت، ص ١٨٠، وشرح الجمل، ٢/ص٢٥٤، والأزهري، شرح التصريح، ج١/ص٥٤١.

(3) ابن عصفور: المقرَّب، ص ١٨٠.

أو ما يشتق منها ولا من الحروف أو الأدوات، فدلّ ذلك على أنّ عامل المستثنى هـو تمـام الكلام.

ثالثاً: العامل المعنوي في المفعول معه

هو اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيـــه معنـــى الفعل وحروفه، فذات الفعل كـــ :"سرتُ والنيل"، وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفـــه نحو: "أنا سائرٌ والنيل"[1].

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه نحو قولهم:" استوى الماء والخشبةَ، وجاء البـــردُ والطيالسةَ"[2] منصوب على الخلاف ، وهو كما يرى الكوفيون، عامل من العوامل المعنوية.

والخلاف " من مصطلحات النحو الكوفي -كما أسلفت- وهو أحد العوامل المعنويـــة التي يُرتكز عليها في تفسير عدد من الظواهر الإعرابية ، ومعنى الخلاف في اللغة : المضادة ، وفي اصطلاح النحويين : عامل من العوامل المعنوية التي تكون علة لنصـــب عـــدد مـــن الظواهر الإعرابية في بعض الأبواب النحوية ، وذلك عندما يكون في التركيب ما يدل علـــى الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم المعنوي ، بيد أنَّ المتحدث يرغب في إخراج الثاني مـــن حكم الأول ،فيلجأ إلى الحركة الإعرابية فيخالف فيها لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية بـــارزة وواضحة ترمز للمعنى المراد "[3].

ففي قولنا : استوى الماء والخشبةَ ، خالف ما بعد الواو "الخشبة" ما قبلها "المـــاء" فـــي الحركة الإعرابية للمخالفة في المعنى ؛ لأنَّه لا يحسُن تكرير الفعل ، فلا نقول : استوى الماء

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، ج1/ص528.

(2) الأنباري: الإنصاف، ج1/ص200. وانظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج2/ص175، والإسترابادي: شرح الكافيـــة، ج2/ص39.

(3) الجبالي،حمدي:في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً،رســالة ماجســتير،جامعة اليرموك،إربـــد ـــ الأردن،1982م،ص104.

واستوت الخشبة"، لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما خالفه ولم يشاركه فــي الفعــل، نُصب على الخلاف[1].

وممن أخذ برأي الكوفيين من الدارسين المحدثين مهدي المخزومي، وقد طالب بإعمال الخلاف بعد توسيع نطاقه، ومجال عمله؛ لأنَّ الأخذ به يعدُّ من وسائل التيسير التــي تخلــص النحو من كثير من مجادلات القدماء[2].

وقد رُدّ عامل الخلاف ، وهو عامل معنوي، من وجوه:

أولها: أنَّ الخلاف لو كان موجباً للنصب لقيل: ما قام زيدٌ لكن عمراً، وقــام زيــدٌ لا عمراً، وما قام زيدٌ بل عمراً[3].

الثاني: أنَّ قولهم "لا يحسُن تكرير الفعل" يجوز في الفعل (استوى)، أما الفعل (جــاء) فيجوز تكريره، فلو قلنا: جاءت الطيالسة، كان صحيحاً.

الثالث : أنَّ نصب الثاني ؛ لأنَّه مخالف للأول ليس بأولى مــن نصــب الأول ؛ لأنَّ المخالفة وقعت منهما معاً[4] .

وهذه الاعتراضات التي قدمها النحاة لا يمكن ردها ، فهي اعتراضات قائمــة علــى الجدل والمنطق ، فالخلاف عندهم من المعاني ، والمعاني لا تعمل النصب[5] .

---

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج١/ص٤٤٠.

(2) انظر المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٩٧.

(3) انظر الصبّان، محمد بن علي : حاشية الصبان،دار إحياء الكتب العربية،القاهرة-مصر، د.ط، د.ت ، ج٢/ص١٣٦.

(4) انظر السيوطي: همع الهوامع، ج٣/ص٢٣٩.

(5) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج١/٤٤١.

إنَّ معرفة جوانب الخلاف الذي أراده الكوفيون يمكن تبينها من خلال مقابلة جملة العطف مع جملة المفعول معه . حيث إنَّ معرفة العلاقات التي تنتظم أجزاء التركيب في كلا الجملتين ،تمكّننا من الكشف عن الفرق في المعنى ،على النحو الآتي :

جاء زيدٌ وعمروٌ

جاء زيد وعمراً

ففي الجملة الأولى أُسند المجيء إلى زيد وإلى عمرو ، فوقعت المشاركة في الحدث منهما معاً . أمّا في الجملة الثانية فقد أُسند المجيء إلى زيد دون عمرو ، إلا أنَّ المجيء حدث من زيد بمصاحبة عمرو ، فاقتضى ذلك نصب ما بعد الواو لمخالفته ما قبل الواو في عدم مشاركته في الحدث. ويتضح من ذلك أمران :

الأول : أنَّ ما ذكره الكوفيون من عدم تكرير الفعل قاعدة عامة تنتظم جميع مواضع المفعول معه لم يكن دقيقاً ، فكثير من الأفعال يحسن تكريرها مع ما بعد الواو .

الثاني : أنَّ (الواو) في جملة المفعول معه جمعت بين الصرف والمعيّة . فعدم دخول ما بعد الواو في علاقة الإسناد يقتضي نصبه للتعبير عن المعنى الجديد الذي صُرف له ،فأدى ذلك إلى مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها .

ونلحظ تلميحاً آخر للفرق في المعنى على اعتبار أنَّ (الواو) قرينة من قرائن التعليق؛ إذ نستطيع من خلالها التفريق بين المفعول معه والمفعول به،فالمفعول به تدل عليه أساساً قرينة التعدية، أما المفعول معه فتدل عليه قرينتان: معنوية ولفظية، هما :قرينة المعية ، وقرينة الواو . ونلحظ الفرق في الجملة الآتية:

غنيت زيداً أغنيةً   في مقابل   غنيت وزيداً أغنيةً

فلا الفتحة بمفردها أغنت فتيلاً في تمييز المعنيين ولا هي والرتبة معاً لاتحادهما في البابين ، وإنما يكون التفريق بينهما بأمرين :

أ-القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة التعدية بالمعية .

ب-القيمة الخلافية الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه .

فمعنى المعية لا يفهم بغير الواو ،فصارت القرينة اللفظيةهي أساس التفريق بين المعنيين ،وهي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه،فإذا انتفت أصبح عدمها قرينة المفعول به(1).

---

(1) انظر حسان : اللغة العربية معناها ومبناها،ص225.

رابعاً: العامل المعنوي في نصب الفعل المضارع بعد واو المعية

الأصل في الواو أن يكون حرف عطف، ويُنصب المضارع بعدهُ، إما لأنّه مشارك لما قبله في الحكم، نحو: جاء محمدٌ وعليٌّ، وإما مخالف له، وذلك إذا سُبقت الواو بنفي أو طلب[1]، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الصرف، أو الخلاف[2]، فقولهم :"إنه نُصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء"[3].

والخلاف عندهم عامل معنوي يُعرف بالقلب وليس للسان فيه نصيب،ويعني في هذا الباب أنَّ المعطوف خالف المعطوف عليه، من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه، فخالفه في الإعراب؛ لأنَّ النهي لو كان لهما جميعاً لجزم الثاني بالعطف على الأول، ولكن لما كان المعنى النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين نصب الثاني، لمخالفة الفعل الأول.

وقد شرح الفراء معنى الصرف بقوله:" فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك، فهو الصرف، كقول الشاعر[الكامل] :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله　　　عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ[4]

(1) يُنصب المضارع بعد الواو في ثمانية مواضع وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتحضيض، والتمني. انظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج٣/ص٣٥٨-٣٥٩.

(2) انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ص٤٥٧، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢/ص٤٠، والمرادي: الجنى الداني، ص ١٥٧.

(3) الاستراباذي: شرح الكافية، ج٤/ص٥٥.

(4) الدؤلي ، أبو الأسود : ديوان أبو الأسود الدؤلي،تحقيق محمد حسن آل ياسين ، مطبعة إيف للطباعة ، بيروت — لبنان ، ط١٩٨٢،١م،ص٤٠٤.

ألا ترى أنَّه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، لذلك سمي صرفاً، إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"[١].

وقد استدل المتأخرون من كلام الفراء بأنَّ هذه الواو هي واو الصرف، يقول ابن الخشاب:" ويسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف"[٢]، وقد نصبوا المضارع بعدها بعامل الصرف؛ ليكون الكلام مرشداً من أول الأمر إلى أنَّها ليست للعطف[٣].والظاهر من مذهبهم أنَّ الصرف عامل معنوي ناصب ،كما أنَّ الابتداء عند أكثر النحويين عامل معنوي رافع .

وقد احتج الكوفيون لعمل للعامل المعنوي(الصرف) فقالوا:" إنَّما قلنا إنَّه منصوب على الصرف، وذلك لأنَّ الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنَّه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأنَّ المراد بقولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان على نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً، فكان يقال "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فيكون المراد النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين؛ فلو طعم كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي؛ لأنَّ الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإنَّ

---

(١) الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصري، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٥٥م، ج١/ص٣٣-٣٤.

(٢) ابن الخشاب:المرتجل، ص ٢٠٧. ابن الخشاب: هو أبو محمد عبدالله بن أحمد الخشّاب.ولد في بغداد سنة٤٩٢هـ ومات سنة٥٦٧هـ .عالم باللغة والأدب والشعر والحديث.من مؤلفاته:"المرتجل"و"شرح اللمع".(انظر المصدر نفسه،مقدمة المحقق،ص٥-٢٥).

(٣) انظر الإستراباذي، شرح الكافية، ج٤/ص٦٧.

الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له"(١).

ويتضح من كلام الكوفيين أنَّ المعنى المراد من النصب في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، هو النهي عن الجمع بين الفعلين، أي أن المبنى (الفتحة) دليل على المعنى(٢).

ويمكن تمثيل الموقف على النحو الآتي:

لا تأكل وتشربْ (جزم) ←———— النهي عن الفعلين .

لا تأكل وتشربَ (نصب) ←———— النهي عن الجمع بينهما .

ومن ذلك ندرك أنَّ تحويل العلامة من السكون إلى الفتحة يؤدي إلى إفادة معنى آخر، وهو النهي عن الجمع بين الفعلين في وقت زمني واحد.

لقد اتخذَّ العرب الإعراب وسيلة للتعبير عن المعاني المختلفة ، فكثير من العبارات لا تفهم إلا بالإعراب ، وإنَّ أيَّ تغيير فيه يلحقه تغيير في المعنى . فالفعل المضارع (تشرب) في قولنا : لا تأكل السمك وتشرب اللّبن ، قد تتوارد عليه المعاني المختلفة فلا تتبين المعنى المراد إلا بالإعراب . فنصب (تشربَ) دليل على النهي عن المصاحبة ، وجزمه دليل على النهي عن أكل السمك وشرب اللبن على كلِّ حال اجتمعا أو تفرقا ، ورفعه دليل على إباحة شرب اللبن ونهيه عن أكل السمك .

لقد كان الكوفيين أكثر تمشياً مع طبيعة اللغة ، إذ رأوا أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً، لأنَّ اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، فقالوا:إنَّ الأفعال المضارعة إنّما أُعربت " لأنَّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات

(١) الأنباري: الإنصاف، ج٢/ص٤٥٢.

(٢) انظر عيسى،فارس محمد: النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي،مؤتة للبحوث والدراسات،مؤتة- الأردن،مجلد٩،العدد٦،١٩٩٣م، ص ١٩٧.

الطويلة "(١) .فإعراب المضارع إذن بالأصالة لا للمشابهة ، لتوارد المعاني المختلفة عليــه " بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبيّن ذلك الحرف المشترك فيتعــيَّن المضارع تبعاً لتعيينه ، وذلك نحو قولك : لا تضربُ ، رفعه مُخلِّص لكون (لا) للنفــي دون النهي ، وجزمه دليل على كونها للنهي ، ونحو قولك " لا تأكل السمك وتشربَ اللَّبن " ، نصب " تشربَ" دليل على أنّ الواو للصرف ، وجزمه على كونها عاطفة " (٢).

ويرى البصريون أنّ الواو في قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لم تخرج عن باب العطف، وحروف العطف لا تعمل. ولما كان ما بعد الواو غير داخل في حكم الأول، وجــب تقدير (أن)؛ ليصبح بذلك عطف مصدر مؤول على مصدر مقدر، فالتقدير في الجملة الســابقة لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن، والمعنى: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن. والذي يظهر أنّ الواو – في التقدير السابق – ليس فيها نصوصية علــى معنــى الجمــع(٣).ولكــنَّ نصوصية هذه الواو على الجمع يظهر في المعنى المراد بعد التقدير دون أن يختــل المعنــى الذي قبل التقدير، وتقدير العامل أولى من عدم التقدير؛ حتى تطَّرد القواعد .

ويرى تمام حسان أنَّ الواو في نحو قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، هيالواو نفسها في المفعول معه، كما أنَّ معناهما متشابه، ولكنَّ النحاة أحبوا أن يفرقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التضام، فالذي يضام الواو في المصاحبة فعل مضارع منصوب، والــذي يضام الواو في المعية اسم منصوب، "ومن هنا يتضح أنَّ نصب المضارع بعد الــواو علــى المعية من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها"(٤).

---

(١) الأنباري : الإنصاف، ج٢/ص٤٤٦.

(٢) الإستراباذي:شرح الكافية،ج٤/ص١٣.

(٣) انظر شرح الكافية، ج٤/ص٦٧.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٦.

تعدُّ المعيّة من القرائن المعنوية ،وتتخذ هذه القرينة صوراً مختلفة،وكل صورة من هذه الصور تؤدي معنىً دلالياً يختلف عن الصور الأخرى .ويتضح هذا المعنى من خلال معرفة القرائن الأخرى التي تتضافر على قرينة المعيّة داخل السياق.ويمكن توضيح صورة المعيّة مع الفعل من ناحية والاسم من ناحية أخرى على النحو الآتي :

أ- صورة المعيّة مع الفعل :المعنى الدلالي الذي تؤديه هذه الصورة هو عدم مصاحبة ما قبل الواو لمعنى المضارع المنصوب بعدها،نحو :لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ .وتتضافر مع قرينة المعيّة في هذه الصورة عدة قرائن دالة على هذا المعنى.وهذه القرائن هي :

١- الواو ٢- بنية الفعل المضارع ٣- التضام :أي افتقار كل منهما للآخر.

٤- العلامة الإعرابية (الفتحة) ٥- الرتبة المحفوظة للواو قبل الفعل المضارع.

ب- صورة المعيّة مع الاسم : والمعنى الدلالي الذي تؤديه هذه الصورة هو مصاحبة معنى الحدث الذي في الإسناد للمفعول معه ،نحو: سرتُ والنيلَ . وتتضافر مع قرينة المعيّة في هذه الصورة عدة قرائن دالة على هذا المعنى .وهذه القرائن هي:

١- الواو ٢- الاسم ٣- التضام :أي افتقار كل منهما للآخر ٤- العلامة الإعرابية(الفتحة) ٥- الرتبة المحفوظة للواو قبل المفعول معه.

نستدلُ من ذلك أنَّ القرائن تكاد تكون متشابهة بين صورة المعيّة مع الفعل وصورة المعيّة مع الاسم.والتشابه يكون في نوع الواو والعلامة الإعرابية والرتبة المحفوظة للواو.والاختلاف بيت الصورتين يكون في التضام ،فالذي يضام الواو في الصورة الأولى فعل مضارع منصوب ،والذي يضام الواو في الصورة الثانية اسم منصوب .

وتتبيَّن من ذلك أنَّ الاختلاف في التضام أدى إلى اختلاف المعنى بين الصورتين .ففي الصورة الأولى المعنى الذي تؤديه الواو مع الفعل هو عدم المصاحبة ،والمعنى الذي تؤديـــه الصورة الثانية المصاحبة لمعنى الحدث الذي في الإسناد .

فالعامل في الاسم بعد واو المعيّة هو الفعل اللاّزم بوساطة الواو ؛لأنَّ الفعل التام مـــن أقوى العوامل ،ويمتلك القدرة على أن يتعدّى بالواو حتى يصل إلى المفعول معه وينصبه .أمّا الفعل المضارع بعد الواو فلا بدَّ له من عامل ؛لأنَّ العامل والمعمول في حال تلازم ولا ينفكُّ أحدهما عن الآخر.

فقد بحث البصريون عن عامل يفسرون به نصب الفعل المضارع بعد الـــواو ،إلا أنَّ السياق لم يسعفهم على ذلك ،مما اضطرَّهم إلى تقدير عامل ؛ لرغبتهم في اطّراد القواعد التي وضعوها ،فاعتبروا (أن) هي العامل ؛لأنّه من أقوى العوامل الناصبة ،فهـــو يعمـــل ظـــاهراً ومقدّراً.

خامساً : العامل المعنوي في نصب الظرف الواقع خبراً

يقع الظرف خبراً للمبتدأ، نحو: "زيدٌ أمامك، وعمر وراءك".

وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف في نحو: زيدٌ أمامك، ينتصب على الخلاف[1]، فإذا قلت: زيد قائم، كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، أما إذا قلت: زيد أمامك، لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)، فانتصب الظرف؛ لمخالفة الأول في المعنى[2].

يقول الإستراباذي: "وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون أنّ الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو :"زيد قائم"، أو كأنه هو في :"وأزواجه أمهاتهم"[3]، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يُقال في نحو :"زيد عندك": "إن زيداً عنده"، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر"[4].

يتضح مما سبق أنَّ الخلاف عاملٌ معنوي صرف ، قال به الكوفيون ، وهذا العامل يجعل الإعراب خاضعاً للمعنى وتابعاً له . ومصطلح الخلاف في هذه المسألة يعني أنَّ الخبر لما كان عين المبتدأ في المعنى فقد ارتفع الخبر كالمبتدأ ، أما عندما خالفه في المعنى ، في نحو : زيدُ أمامَك ، نُصب الخبر بالعامل المعنوي (الخلاف) ؛ لأنَّه لم يكن عين المبتدأ في المعنى .

ويلاحظ أنَّ عامل الخلاف عند الكوفيين – في هذه المسألة – قد تشكل من جانبين:

---

(1) انظر الأنباري : الإنصاف، ج١/ص١٩٧، وابن يعيش: شرح المفصل، ج١/ص٢٣٢، والأندلسي: ارتشاف الضرب، ج٣/ص١١٢١، والسيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٢١.

(2) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ص١٩٧، والسيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج١/ص٢٣٨.

(3) سورة الأحزاب، الآية ٦.

(4) الاستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٢١٤-٢١٥.

الجانب الأول: الخلاف في المعنى، فالكوفيون يرون أنَّ المبتدأ والخبر في نحو: زيد قائم، يترافعان[1]، من حيث أن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، فقرينة الاتفاق في المعنى شرط في ترافعهما. أما في نحو: زيد عندك، فقد وجدوا أنَّ الخبر لا يوافق المبتدأ في المعنى، فقرينة المخالفة في المعنى شرط في نصب الخبر.

الجانب الثاني: الخلاف في المبني، فقد وجد الكوفيون أنَّ المخالفة في المعنى توجب المخالفة في الإعراب، لذا فقد حُوِّلت حركة الخبر من الضمة إلى الفتحة، وبقي المبتدأ ثابتاً في حركته ومعناه[2].

إنّ الخلاف أو ما عبَّر عنه النحاة المحدثون (المخالفة) "هي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة "[3] . فجملة : زيدٌ خلفك، تتضافر عليها عدد من القيم الخلافية القادرة على تفسير حركة النصب في كلمة (خلفَك) ، فكما نلاحظ القيم الخلافية في المبنى (العلامة الإعرابية) ، وهي من القرائن اللفظية، نلاحظ هذه القيم أيضاً في المعنى ، وهي من القرائن المعنوية .

إن الظرف عند الكوفيين لا يحتاج إلى شيء يتعلق به؛ لأنَّ الظرف عندهم "هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسياً منسياً"[4].

وهذا يفضي إلى حقيقة مؤداها أنَّ الكوفيين لم يعترفوا بالدور الإسنادي الذي تؤديه

---

(1) انظر الأنباري: الإنصاف، ج1/ص38.

(2) انظر عيسى: النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، ص 192.

(3) حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص200.

(4) السيوطي: همع الهوامع، ج2/ص22. هذا قول الفارسي وابن جني، فقد أكدا حقيقة ما ذهب إليه ثعلب من أنَّ الظرف منصوب بفعل محذوف، وهو غير مطلوب. (انظر الأنباري: الإنصاف، ج1/ص197).

الجملة الاسمية، من حيث كون الخبر الظرف لا يؤدي وظيفة إسنادية [١].

وقد رُدَّ عامل الخلاف من عدة جوانب:

أولها: أنَّ الخلاف لو كان موجباً لنصب الظرف لكان ينبغي أن يكون المبتدأ منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون إلاّ من اثنين فصاعداً[٢].

ثانيها: أنَّ الظرف لا بُدَّ له من عامل لفظي يتعلق به، ومجرد المخالفة لا توجب النصب[٣].

ثالثها: إنَّ الخلاف عامل معنوي لا يختص بالأسماء دون الأفعال ...، لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً[٤]، فقد قال نحاة الكوفة بعامل الخلاف في الفعل المضارع بعد الواو في نحو : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن .

إنّ الظرف الواقع خبراً لا بدّ له من متعلق، وتعلقه إما أن يكون بتقدير الفعل أو الاسم، من قبل أن الفعل أصلٌ في العمل، والاسم فرعٌ عليه.

ولكن تقدير أيٍّ منهما موقوف على زمن وقوع الحدث، والمتكلم هو الحكم الوحيد في عملية التقدير. فإذا ما أُريد التعبير عن وقوع الحدث في الماضي، قُدِّر الفعل (استقرَّ)، أما إذا ما أُريد التعبير عن وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال، قُدِّر اسم الفاعل (مستقرٌّ)، فبناء فاعل "يدل على الحال والاستقبال إن كانت هناك قرينة تصرفه إلى ذلك"[٥].

---

(١) انظر عيسى : النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي ، ص١٩٢.

(٢) انظر الأنباري: الإنصاف، ج١/ص١٩٩٨، وابن يعيش: شرح المفصل، ج١/ص٢٣٢-٢٣٣، والسيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٠٣.

(٣) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٢١٥.

(٤) السيوطي: همع الهوامع، ج٢/ص٢١.

(٥) السامرائي، إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٠م، ص ٣٥.

يقول ابن عقيل:" لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقروناً بـــ (أل)، أو مجرداً، فــإن كان مجرداً عمل عمل فعله: من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً، نحو: "هذا ضـــارب زيداً الآن أو غداً"[1].

ويدل الفعل المضارع أيضاً على الحال، ويكون تخليصه للاستقبال بزيادة الســـين أو سوف في بداية الفعل.بمعنى أنَّ الفعل المضارع حاله كحال الاسم من حيث الشياع، فالفعـــل المضارع دال على الحال والاستقبال، فإذا أردنا أن يكون مختصاً فلا بدَّ من إدخال الســـين أو سوف.

([1]) ابن عقيل:شرح ابن عقيل، ج٣/ص١٠٦.

الفصل الثالث

التوابع

مقدّمة الفصل

سأقومُ في هذا الفصل بمناقشة عامل التبعيّة ،وهو عامل معنويٌّ أعمله النحاة في ثلاثة أبواب نحويّة وهي : النعت ، والتوكيد ،وعطف البيان . وقد بيّنتُ آراء النُّحاة في هذا العامل، وطبيعة عمله ،وكشفتُ عن جوانب ضعفه من حيث عدم مقدرته على العمل ،وعدم اطّراده في بعض أمثلة التوابع .وقد عرضتُ إلى جانب ذلك لمذهب جمهور النُّحاة في عامل التوابع ،وبيّنتُ جوانب التلازم التي تربط التّابع بالمتبوع ؛لأنَّ ذلك يكشف عن عمق العلاقة بينهما ,وأنَّ ما يعمل في المتبوع لا بُدّ أن يعمل في تابعه .وناقشتُ كذلك العامل المعنوي الجرّ بالمجاورة، وبيّنتُ مذاهب النُّحاة المختلفة فيه. وقد استدللتُ على هذا العامل بالشواهد التي عدَّها النُّحاةُ دليلاً على وجود عامل الجوار.

أولاً: العامل المعنوي في النعت

يُقال للنعت: الصفة أو الوصف. يقول ابن يعيش: "الصفة والنعت واحد"(١).

ويوافق النعت المنعوت في الحكم الأعرابي، ويوافقه كذلك في الإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، يقول ابن يعيش:" الصفة تابعة للموصوف في أحواله. وجملتها عشرة أشياء: رفعه، ونصبه، وخفضه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه"(٢).

وقد وجبت هذه المطابقة بينهما "من قِبَل أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت"(٣).

وقد ذهب الخليل(٤)، وأبو الحسن الأخفش(٥)، والجرمي(٦)، وابن عصفور(٧)، وأبو حيان الأندلسي(٨)، إلى أنَّ العامل في النعت هو التبعيّة.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢/ ص ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٢/ ص ٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ج٢/ ص ٢٤٤.

(٤) انظر الأزهري: شرح التصريح، ج٢/ ص ١٠٧، والسيوطي: همع الهوامع، ج٥/ ص ١٦٦.

(٥) انظر الجرجاني: المقتصد، ج١/ ص ٢١٦، وابن الخشاب: المرتجل، ص ١١٥، والأنباري: أسرار العربية، ص ١٥٦، والمطرّزي: المصباح في النحو، ص ٩١، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ج١/ ص ٢٣٩، والصبان: حاشية الصبان، ج٣/ ص ٨٥؛ والورد، عبد الأمير: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، مكتبة دار التربية، بغداد – العراق، ط١، ١٩٧٥م، ص ٢١٤.

(٦) انظر ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ص ٢١٤، والسيوطي: همع الهوامع، ج٥/ ص ١٦٦. الجرمي: هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي (٠٠٠-٢٢٥هـ)، فقيه ونحوي ولغوي، أخذ اللغة عن أبي زيد وطبقته، وعن الأصمعي، هو من أهل البصرة، وسكن بغداد، كان مع أبي عثمان المازني سبباً في إظهار كتاب سيبويه، من مؤلفاته: "تفسير أبيات سيبويه"، و"الأبنية والتصريف". (انظر القفطي: علي بن يوسف:إنباه الرواة،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر،القاهرة-مصر،ط١، ١٩٨٦م ، ج٢/ ص ٨٠-٨٣).

(٧) انظر ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي، ص ٢١٥.

(٨) انظر ارتشاف الضرب، ج٤/ ص ١٩٢٥.

والتبعيّة عاملٌ معنوي يعرف بالقلب، وليس للسان فيه نصيب. فإذا قلنا: جاء زيدٌ الظريفُ، ورأيت زيداً الظريفَ، ومررت بزيدٍ الظريفِ، رُفعت الصفة لكونها صفة لمرفوع، ونُصبت لكونها صفة لمنصوب، وجُرَّت لكونها صفة لمجرور.

وقد احتج هؤلاء النُحاة لمذهبهم بأنَّ قالوا:" والذي يدل على أنَّ العامل في النعت إنَّما هو التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت، أنّا قد وجدنا في المنعوت ما لا يصحُّ دخول العامل عليه، نحو: ما مررت بهم الجماء الغفير، ولا يجوز في الغفير إلاَّ أن يكون نعتاً للجماء.

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون: ما زيدٌ بأخيك العاقلَ، بالنصب على موضع الخبر، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت، وهو الباء، لأنَّ الباء إذا عملت في شيء جرته، فدل ذلك على أنَّ العامل فيه إنَّما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى"(١).

ويبدو أنَّ مفهوم التبعية لم يتضح عند هؤلاء النُحاة، فإن أرادوا بها تبعية الصفة للموصوف في الحقيقة، فذلك لا يقتضي العمل. وإن أرادوا أنَّها تابعة له في الإعراب، فليس ذلك بياناً للعامل(٢).

فقد اختلفوا في مفهوم التبعية، فقيل:" المراد التبعية من حيث المعنى، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف"(٣)، "وقيل: المراد الاتحاد من حيث الإعراب ولو اختلفت جهته"(٤).

---

(١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ص ٢١٥.
(٢) انظر العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ ص ٤٠٦.
(٣) السيوطي: همع الهوامع، ج٥/ ص ١٦٦.
(٤) المصدر نفسه، ج٥/ ص ١٦٦.

ويرى المستشرق الألماني براجشتراسر أنّ التبعية أو الإتباع يكون بين كل لفظين مرتبطين بعلاقة نحوية، كالفعل والفاعل، والصفة والموصوف. والإتباع عنده يقتضي أن يكون اللفظان متفقين في العدد والجنس والإعراب.

يقول: "وقواعد الإتباع السائدة في اللغات السامية، تختلف عنها في اللغات الهندية والإيرانية والغربية، اختلافاً هو من أشهر علامات الفرقتين، فنرى اللغات الهندية والإيرانية والغربية، مؤسسة على الإتباع التام، فكل جزأين في الجملة بينهما علاقة نحوية، يتفقان على أكثر ما يمكن الاتفاق، في العدد والجنس والإعراب؛ فإذا كان الفاعل مثلاً مؤنثاً، لزم أن يكون الفعل كذلك قُدِّم أو أُخر. وإذا كان الاسم مثلاً مذكراً مجموعاً، يكون الوصف مثله، وكل تابع لمرفوع فهو مرفوع ضرورة، إلى غير ذلك"(1).

وقد عدَّ تمام حسان التبعية قرينة معنوية عامة، يندرج تحتها أربع قرائن وهي النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وتتضافر معها مجموعة من القرائن اللفظية، أشهرها قرينة المطابقة بين التابع والمتبوع، وقرينة الحركة الإعرابية، وقرينة الرتبة. يقول: "وأمّا التبعية فهي أيضاً قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثمَّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلاقة الإعرابية. كما أنَّ هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعاً هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً أياً كان نوعهما"(2).

فقرينة التبعيّة التي تعدُّ قرينة معنويّة عامة تتضافر معها قرائن لفظية أخرى لتدلَّ على باب النعت ،ومن هذه القرائن الحركة الإعرابية والتطابق ،ففي قولنا :مررتُ برجلٍ كريمٍ،

---

(1) براجشتراسر: التطور النحوي في اللغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1994م، ص 163-164.

(2) حسان:اللغة العربية معناها ومبناها، ص 204.

فالرجل اسمٌ مجرور بحرف الجرّ (الباء) ،وقد ظهرت عليه علامة الجرّ وهي الكسر .وكذلك يتطابق النعت مع المنعوت في الإفراد والتذكير .وتتضافر مع هاتين القرينتين قرينة الصيغة،فالنعت لا يكون إلاّ مشتقاً كاسم الفاعل والمصدر ،أو ما يشبه المشتق كاسم الإشارة والاسم الموصول ،وكذلك الاسم المنسوب .

ولكنّنا نجد أنَّ التبعيّة لا تطّرد في النعت المقطوع ،فهذا النوع من النعت يجب أن يكون عامله على تقدير مبتدأ محذوف وجوباً ،أو فعل محذوف وجوباً ،ففي نحو قولنا :مررت بزيدٍ الكريمُ ،أو الكريمَ ،فإنَّ تقديره يكون :هو الكريمُ ،أو أعني الكريمَ .فإجازة النحاة لهذا النوع من النعت يُخرج كونَ التبعيّةِ عاملاً معنويّاً يعمل في المتبوع (النعت) ،فقد اختلَّ أهم ركن من أركان التبعيّة وهو التطابق بين التابع والمتبوع في الحركة الإعرابيّة .

ومما يخرج عن التبعيّة أيضاً النعت السببي ،حيث نجدُ فيه أنَّ النعت مخالف للمنعوت في العلامة الإعرابيّة ،نحو :مررتُ بصديقٍ كريمةٍ أخلاقُه ،فـ (كريمةٍ) نعت لما بعدها في المعنى ،وهو مخالف لحركة المنعوت (أخلاقُه) والتي صارت فاعلاً في التركيب .ولا تقتصر عدم المطابقة في الحركة الإعرابية بل إنَّها تتعدّى إلى عدم المطابقة في النوع والعدد .

وقد ردَّ فوزي مسعود كون التبعية عاملاً معنوياً، ورأى أنَّها عمل وليست عاملاً؛ لأنَّها تكون نتيجة مؤثرات أخرى، أولها: العامل اللفظي المشترك بين التابع والمتبوع، وثانيهما: المجاورة التي تؤدي إلى المماثلة اللفظية. يقول: "والصحيح أنَّ التبعية عمل وليست عاملاً، نعم إنها عمل؛ لأنَّها أثر من مؤثرات أخرى، أولها: العامل اللفظي المشترك بين التابع ومتبوعة، وثانيهما: المجاورة حيث يتأثر التابع بمتبوعه فيماثله لفظاً، وذلك لأنَّ التابع عنصر من عناصر

تركيبية سابقة عليه في الجملة، وهذا العنصر التركيبي يكون محدداً في إعرابه وفق متبوعه السابق عليه وذلك لعلاقة التسوية بينهما في العامل الإعرابي والمحل الإعرابي"[1].

وهذا يعني أنَّ تبعيّة التابع لمتبوعه في الحركة الإعرابيّة والأحوال الأخرى هي أثرٌ من مؤثرات أخرى في الجملة .فالتابع يعدُّ عنصراً من عناصرَ أخرى تساهم في بناء التركيب،ويتأثر هذا العنصر بالعناصر الأخرى التي تتركب منها الجملة ،ومن هذه العناصر:العامل اللّفظي الذي يعمل في التابع والمتبوع معاً ،وهذا يقتضي المماثلة بينهما في الحركة الإعرابية والمحل الإعرابي .ويتأثر التابع كذلك بالعنصر المعنوي وهو مجاورة التابع لمتبوعه ،وهذا يقتضي المناسبة بينهما في الجانب الصوتي ،أي الموافقة في الإعراب .

يتبيَّن من ذلك أنَّ العنصر المادي (الفعل) الذي يعمل عملين أظهر من العنصر المعنوي الذي يقتصر عمله على المماثلة اللفظيّة بين التابع والمتبوع .

ويرى عباس حسن أنَّ العامل في التابع هو العمل المعنوي (التبعيّة). يقول:" إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما – حتماً – في سببه؛ فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية؛ أو: الابتدائية؛ أو: الخبرية؛ أو: المفعولية؛ أو: الجر بالإضافة؛ أو: بالحرف؛ أو: الجزم بالحرف، ... أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، أما في التابع فسببه واحد، هو: التبعيّة" (لأنّه نعت، أو عطف، أو توكيد، أو بدل)" [2].

ثمَّ يأتي بعد ذلك ويقول:" والصحيح أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ولا تختلف التوابع في هذا"[3].

---

(1) مسعود، فوزي: التوابع أصولها وأحكامها، د.ن، ١٩٨٤م، ص ٨٢.

(2) حسن،عباس:النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٤، ١٩٨٦م، ج٣/ ص ٤٣٥.

(3) المرجع نفسه، ج٣، ص ٤٣٧.

وعمل العامل المعنوي (التبعيّة) مردود من جانبين :

الجانب الأول: أنّه لا يصار إلى العامل المعنوي، إلاّ إذا تعذر وجود العامل اللفظي؛ والعامل اللفظي موجود في الجملة[1].

الجانب الثاني: أنّ "التبعية معنى واحد، والشيء الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد"[2].

كما أنّ المنعوت قد يحذف من الجملة، نحو قولنا: مررت بالظريفِ، والمقصود: "الرجل"، فإذا أقررنا بعمل التبعية هاهنا، فإنّ ذلك يؤدي إلى اجتماع عاملين لمعمول واحد، وهذا لا يجوز.

وقد ذهب سيبويه[3]، والمبرّد[4] إلى أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت. واختاره الأنباري[5]، والعكبري[6]، والإستراباذي[7].

يقول سيبويه: "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنّهما كالاسم الواحد. وإنّما صارا كالاسم الواحد من قبل أنّك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجلٌ ظريفٌ"[8].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح؛ لأنّ النعت والمنعوت بينهما علاقة تلازمٍ قوية، ومما يدل على هذا التلازم الجوانب الآتية:

---

(1) انظر الإستراباذي، شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧.
(2) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ ص ٤٠٦.
(3) انظر سيبويه:الكتاب، ج١/ ص ٤٢١.
(4) انظر المبرد: المقتضب، ج٤/ ص ٣١٥.
(5) انظر الأنباري: أسرار العربية، ص ١٥٦.
(6) انظر العكبري:اللباب في علل البناء والإعراب، ج١/ ص ٤٠٦.
(7) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج٢/ ص ٧٠٣.
(8) سيبويه:الكتاب، ج١/ ص ٤٢١-٤٢٢.

الجانب الأول: أنَّ الحكم يكون موجهاً لهما معاً، فإذا قلنا: جاءني زيدٌ الظريفُ، فنحن لا نريد أيَّ واحدٍ من الرجال، بل نريد زيداً المقيد بقيد الظرافة.

يقول الاستراباذي:" ومذهب سيبويه أولى، لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، فإنّ المجيء في "جاءني زيدٌ الظريفُ"، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيَّد الظرافة"(1).

الجانب الثاني: أنَّ الموصوف قد يحذف من الجملة وتقام الصفة مقامه، وذلك إذا ظهر أمر الموصوف ظهوراً، وقويت الدلالة عليه، فحينئذٍ يُستغنى عن ذكره، وتباشر الصفة ما كان يباشره الموصوف، ويكون لها ما كان للموصوف من المحل الإعرابي والحركة الإعرابية.

ومنه قوله عزَّ وجل: (وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ) (2)، والتقدير: "وعندهم حورٌ قاصرات الطرف عين".

ومنه قول الشاعر [الكامل]:

وعليهما مسرودتان قضاهما ... داودُ أو صَنَعُ السوابغ تبَّعُ(3)

والشاهد فيه قوله:" وعليها مسرودتان"، حيث حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، والتقدير: "وعليها درعان مسرودتان". وكذلك "صَنَعُ السوابغ"، والتقدير:"صَنَعُ الدروعِ السوابغِ".

وقول الشاعر [الوافر]:

كأنَّك من جمال بني أُقيشٍ ... يقعقعُ خلف رجليه بشنٌّ (4)

---

(1) شرح الكافية، ج2، ص 307.

(2) الصافات، آية 48.

(3) الهذلي، أبو ذؤيب: ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح انطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط1، 2003م، ص 172.

(4) النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط2، 1985م، ص 126.

والشاهد فيه حذف الموصوف (جمل) وإقامة الصفة وهي شبه الجملة مقامه، والتقـدير: "كأنَّك جمل من جمال بني أقيشٍ".

الجانب الثالث: قيام المنعوت مقام النعت، وذلك عند قوة دلالة الحال عليه، ومما يُروى من شواهد ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم "سير عليه ليلٌ"[1]، وهم يريدون "ليلٌ طويـل"، فقـد حذف النعت وسدَّ المنعوت مسده، والحذف هنا مبني على ما في كـلام القائـل مـن التفخـيم والتعظيم. ومنه أيضاً قولهم: كان والله رجلاً، ويريدون بذلك: كريماً أو بخيلاً.

الجانب الرابع: يكون النعت مماثلاً لمنعوته في المعنى وفي المحل الأعرابي، وذلك عند مجيء النعت توكيداً لمنعوته، نحو:" أمس الدابر"، فأمس لا يكون إلاَّ دابراً[2]، أي منقضياً.

الجانب الخامس: ومما يدل على العلاقة التلازمية بين النعت والمنعوت، جواز حـذفهما معاً[3]، مع إقامة القرينة الدالة على وجودهما، ومنه قوله تعالى: (ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَا) [4]، أي : لا يموت موتاً دائماً، ولا يحيا حياةً نافعةً.

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج١/ ص ١١٧.

(2) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢/ ص ٢٣٤.

(3) انظر مسعود: التوابع أصولها وأحكامها، ص ١٠١.

(4) الأعلى: آية ١٣.

ثانياً: العامل المعنوي في التوكيد

التوكيد، ويقال له: التأكيد: وهو تكرير يُراد به تثبيت أمر المكرَّر في نفس السامع.

والتوكيد نوعان: لفظي، ومعنوي.

فاللفظي: يكون بإعادة المؤكَّد بلفظه، سواء أكان اسماً ظاهراً، أم ضميراً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملة.

فالظاهر نحو: "جاء عليٌ عليٌ". والضمير نحو:" جئت أنت، وقمنا نحن". والفعل نحو:" جاء جاء عليٌ". والحرف نحو:" لا، لا أبوح بالسرّ". والجملة نحو: "جاء عليٌ، وعليٌ مجتهد، عليٌ مجتهدٌ".

أما المعنوي: فيكون بذكر "النفس أو العين أو اجمع أو عامة أو كلا أو كلتا" على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكد، نحو: "جاء الرجلُ عينهُ، والرجلان أنفسهما، ورأيت القوم كلَّهم، وأحسنت إلى فقراء القرية عامتهم، وجاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما[1].

واختلف النُحاة في عامل التوكيد على قولين:

الأول: ذهب الخليل[2]، والأخفش[3] إلى أنَّ العامل في التوكيد هو (التبعيّة).

والتبعيّة عاملٌ معنوي يُعرف بالقلب ،وليس للسان فيه نصيب .فإذا قلنا : جاء زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيداً زيداً ،ومررت بزيدٍ زيدٍ ،رُفع التوكيد لكونه توكيداً لمرفوع ،ونُصب لكونه توكيداً لمنصوب ،وجُرّ لكونه توكيداً لمجرور .

---

(1) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط٣٠، ١٩٩٤م،ج٣/ ص ٢٣٢.

(2) انظر الأزهري: شرح التصريح، ج٢/ ص ١٠٧.

(3) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧، والأزهري، شرح التصريح، ج٢/ ص ١٠٧، والسيوطي: الأشباه والنظار، ج١/ ص ٢٣٩، والورد: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، ص ٢١٤.

ويبدو أنّ المراد بالتبعيّة في أمثلة التوكيد هو التبعيّة من حيث المعنى ،فزيدٌ في الأمثلـــة السابقة هو زيدٌ الأوّل نفسه؛ فاتحاد المعنى أدى إلى تبعيّة التابع لمتبوعه في الإعراب .وإذا كان هذا المقصود من العامل المعنوي التبعيّة فذلك لا يُعدُّ بياناً للعامل ؛لانَّ الحكم في الجملة يكـــون موجهاً للمؤكَّد والتوكيد معاً .

والتبعيّة كذلك لا تطّرد في بعض أمثلة التوكيد كتوكيد المنادى الذي يجوز فيه الإعراب على اللّفظ أو الموضع ،فنقول :يا بكرٌ أجمعون وأجمعين ،فترفع على اللّفـــظ وتنصـــب علـــى الموضع .

وقد ذكر تمّام حسّان أنَّ التبعيّة قرينة معنويّة يندرج تحتها قرينة التوكيد[1] ،وتتضـــافر معها قرائنُ أخرى ليتحقق من خلالها معنى التوكيد ،وأشهر هذه القرائن العلامة الإعرابية حيث يتبع التابع متبوعه في علامة إعرابه ،وتتضافر مع هذه القرينة قرينة الرتبة ؛فاللّفظ المراد بـــه التأكيد يكون دائماً مؤخراً على اللفظ المراد تأكيده .

وقد ذهب سيبويه[2]، والمبرّد[3] إلى أنّ العامل في التوكيد هـــو العامـــل فـــي المؤكَّـــد. واختاره السيرافي[4]، وابن يعيش[5]، والاستراباذي[6].

---

(1) انظر حسان:اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٢٠٤.

(2) انظر سيبويه :الكتاب، ج١/ ص ٤٢١، ج٢/ ص ٣٨٥.

(3) انظر المبرد:المقتضب، ج٣/ ص ٢٣٩.

(4) انظر سيبويه، هامش الكتاب، ج٢/ ص ٥٩.

(5) انظر ابن يعيش:شرح المفصل، ج٢/ ص ٢١٨.

(6) انظر الإستراباذي:شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧.

يقول سيبويه:" اعلم أنَّ هذه الحروف[1] كلها تكـون وصـفاً[2] للمجـرور والمرفـوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت.وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررت بزيدٍ الطويلِ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررت به نفسه وأتاني هو نفسه ورأيته هو نفسه. ولكن النحويين صار ذلك عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء، لأنـه يلحقهـا مـا يلحـق الموصوف من الإعراب"[3].

ونلحظ من كلام سيبويه أنَّه يجعل التوكيد المعنوي بمنزلة الصفة. ووجه الشبه بينهمـا أنَّهما يجريان على ما يجري عليه المتبوع من الاتحاد في العامل والحركة الإعرابية. فالعامل في التوكيد عند سيبويه هو العامل في المؤكَّد.

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح، من قبل أنَّ التوكيد والمؤكَّد كالشيء الواحد، أي أنَّ التوكيد هو عين المؤكَّد، فلا يختلفان في المعنى. ومما يدل على ذلك الجوانب الآتية:

الجانب الأول: أنَّ الحكم يكون موجهاً لهما معاً. فإذا قلنا: جاء زيدٌ زيدٌ، وجاء زيدٌ نفسُهُ. فالتوكيد والمؤكد شيء واحد يدل على شخص زيد المفرد. ولما كانا كذلك وجب أن يكون الحكم موجهاً لهما على السواء. يقول الإستراباذي:" فلما انسحب على التابع حكم العامـل المنسـوب معنىً، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنـى؛ كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى"[4].

(1) يقصد الضمائر المنفصلة.

(2) أطلق سيبويه على التوكيد وصفاً.

(3) سيبويه:الكتاب، ج2/ ص ٣٨٥.

(4) الإستراباذي:شرح الكافية، ج2، ص ٣٠٧.

الجانب الثاني: أنّ التوكيد عبارة عن تكرير لفظ المؤكد أو معناه، نحو: جاء زيدٌ زيدٌ، وجاء زيدٌ نفسه. فالتوكيد مرفوع والمؤكَّد كذلك، وهذه المماثلة في الحالة الإعرابية توجب التماثل بينهما في المحل الأعرابي. وهذه المماثلة المحلية أساسها الاتحاد في العامل(١).

الجانب الثالث: يجري التوكيد مجرى الصفة، من حيث إنّ الغاية منهما الإيضاح والبيان، وإزالة اللبس(٢). واتحاد الغاية تقتضي التماثل بينهما في الحالة الإعرابية، والمحل الأعرابي. ودليل ذلك أنّنا نقول في التوكيد: يا بكرُ أجمعون وأجمعين، فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع. وتقول في الصفة: يا زيدٌ العاقل والعاقلَ، فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع.

يقول الجرجاني:" اعلم أنّ التأكيد من جملة التوابع فقياسه قياس الصفة، تقول: يا بكر أجمعون" فترفع على اللفظ، كما تقول:" يا زيدُ الظريفُ، ويا بكرُ أجمعين، فتنصب على الموضع، كما قال: يا عمرُ الجوادا"(٣).

(١) انظر: مسعود، التوابع أصولها وأحكامها، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ٢٢٣.

(٣) الجرجاني:المقتصد، ج٢، ص ٧٧٤.

ثالثاً: العامل المعنوي في عطف البيان

عطف البيان: "هو تابع جامد، يشبه النعت في كونه يكشف عن المراد كما يكشف النعت. ويُنزَّل منزلة الكلمة الموضحة لكلمة غريبة قبلها"[١]، نحو:" جاء أخوك زيدٌ". "وسمي بياناً لأنَّـه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان"[٢].

ويُطابق عطف البيان متبوعه في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير[٣].

ذهب الخليل[٤]، والأخفش[٥] إلى أنَّ العامل فيه هو (التبعيّة).

والتبعيّة عاملٌ معنوي يُعرف بالقلب وليس للِّسان فيه نصيب .فإذا قلنا :جاء أبو عبدالله زيدٌ ،ورأيت أبا عبدالله زيداً ،ومررت بأبي عبدالله زيدٍ ،رُفع التابع لكونه بياناً لمرفوع ،ونُصب لكونه بياناً لمنصوب وجُرّ لكونه بياناً لمجرور .

والمراد بالتبعيّة ها هنا تبعيّة التابع لمتبوعه من حيث المعنى ،فالتابع في المعنى هو عين المتبوع ؛لذا فقد وجب أن يُعرب التابع وفق إعراب المتبوع .

ولكنَّ هذا التفسير للعامل المعنوي (التبعيّة) لا يُعدُّ بياناً للعامل ؛لأنَّه أمر معنوي غير ظاهر ؛فلا يُصار إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي[٦] ،والعامل اللّفظي موجود في الجملة ،وهو قادر على العمل في التابع والمتبوع ؛ لأنَّ حكم كلٌ منهما معلَّق بالفعل .

---

(١) الغلاييني: جامع الدروس العربية، ج٣/ ص ٢٤١.

(٢) الأزهري: شرح التصريح، ج٢/ ص ١٤٧.

(٣) ابن عقيل: المساعد، ج٢/ ص ٤٢٣.

(٤) انظر الأزهري: شرح التصريح ، ج٢/ ص ١٠٧.

(٥) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧، والأزهري: شرح التصريح، ج٢/ ص ١٠٧، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ج١/ ص ٢٣٩، والورد: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، ص ٢١٤.

(٦) انظر الإستراباذي : شرح الكافية ،ج٢/ص٢٠٧.

وقد ذهب سيبويه[١]، والمبرّد[٢] إلى أنّ العامل فيه هو العامل في الاسم الأول. واختاره الأنباري[٣]، وابن يعيش[٤]، والإستراباذي[٥].

يقول سيبويه:" قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أقبل؟ قال – يقصد الخليل –: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب. وقال قوم: يا أخانا زيدُ"[٦].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه هو الأرجح؛ لأنّ عطف البيان والاسم الأول بينهما علاقة تلازمٍ قوية. ومما يدل على ذلك الجوانب الآتية:

الجانب الأول: أنّ الحكم يكون موجهاً لهما معاً. فإذا قلت: "جاءني أبو حفص عمر"، كان (أبو حفص عمر) بمنزلة الاسم الواحد، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما؛ لذا فإن الحكم يكون موجهاً لهما على السواء. يقول الإستراباذي: "ومذهب سيبويه أولى، لأنّ المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه"[٧].

الجانب الثاني: يجري عطف البيان مجرى النعت في الإيضاح والتبيين. فعطف البيان من تمام الاسم الأول، كما أن النعت من تمام المنعوت، نحو قولك:" مررت بأخيك زيدٍ"، وبينت "الأخ" بقولك "زيدٍ" وفصلتهُ من أخٍ آخر ليس بزيد، كما تفعل الصفة في قولك:" مررت بأخيك الطويل" تفصله من أخٍ آخر ليس بطويل[٨].

---

(١) انظر سيبويه:الكتاب، ج٢/ ص ١٨٤.
(٢) انظر المبرد:المقتضب، ج٤/ ص ٢٠٩.
(٣) انظر الأنباري:أسرار العربية، ص ١٥٦.
(٤) انظر ابن يعيش:شرح المفصل، ج٢/ ص ٢٧٢.
(٥) انظر الإستراباذي:شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧.
(٦) سيبويه:الكتاب، ج٢/ ص ١٨٤.
(٧) الإستراباذي:شرح الكافية، ج٢/ ص ٣٠٧.
(٨) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢/ ص ٢٧١.

الجانب الثالث: يمتنع إحلال عطف البيان محل الاسم الأول، نحو: يا زيدُ الحارثُ، فـ (الحارث) عطف بيان على زيد. ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنَّك لو حذفت المتبوع، وأحللت التابع محله، لقلت: "يا الحارثُ". وذلك لا يجوز، لأنَّ "يا" و "أل" لا يجتمعان هنا(١).

رابعاً: يماثل عطف البيان الصفة في جواز حملهما على اللفظ والموضع في النداء. ويدل ذلك على أن العامل في الاسم الثاني هو العامل في الأول.

يقول الجرجاني:" اعلم أنَّ عطف البيان كقولك: مررت بابي عبدالله زيدٍ، ومررت بهذا زيدٍ، فهو مجانس للصفة لما فيها من البيان ..... فإذا قلت: يا زيدُ زيدُ، ويا غلامُ زيدٌ، جاز فيه الرفع والنصب كما يجوز في الصفة"(٢).

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ تبعيّة التابع لمتبوعه في الحالة الإعرابيّة وفي أحواله المختلفة لا تُعدُّ بياناً للعامل الحقيقي الذي يعمل في التابع؛ لأنَّ وجود هذا العامل يحتاج إلى دليل، ونحن لا نكاد نجد الدليل المقنع على أنَّ عامل التابع هو التبعيّة. وما يظهر على آخر التابع من علامات إعرابية لا يمكن أن تكون من أثر التبعيّة؛ لأنَّ ذلك يُعدُّ قاصراً عن الإيفاء بمفهوم العامل الحقيقي الذي يجب أن يكون أكثر اقتراباً من واقع التركيب النحوي الذي ورد فيه التابع .

---

(١) انظر الأزهري: شرح التصريح، ج٢/ ص ١٠٥.

(٢) الجرجاني:المقتصد، ج٢/ ص ٧٧٥.

رابعاً: الجرّ بالمجاورة

مما يشيع في كلام العرب، إعطاء الشيء حكم الشيء الذي يجاوره. وليس من علة له إلاّ القرب أو الجوار.

والجوار عامل معنوي، يؤثر في تغيير أحكام بعض الكلمات، فتدخل في أحكام كلمات أخرى مجاورة لها ،وتُعطى هذه الكلمات حكم ما قبلها مراعاةً للقرب مع فساد المعنى .وقد ذكر النُحاة عدداً من الشواهد النّثرية والشعريّة والقرآنية التي يمثّلون بها على عامل الجوار،وقد شملت هذه الشواهد أبواب التوابع كالنّعت والتوكيد والبدل .

ومن أشهر الشواهد التي تروى على عمل العامل المعنوي (الجوار) في النّعت قول العرب:" هذا جحر ضبٍّ خربٍ"[1]، فكلمة "خربٍ" جُرّت لمجاورتها لكلمة "ضبٍ"، وحقها أن تكون مرفوعة؛ لأنّها نعت "للجحر" لا "للضب".

وقد اختلف النُحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: ذهب الخليل، وسيبويه[2]، والمبرّد[3]، وابن هشام[4]، وأبو حيان[5] إلى جوازه في النعت فقط لثبوته.

يقول سيبويه:" ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجحر والجحر رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب، ولكنّه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنّه

---

(1) انظر سيبويه: الكتاب، ج1/ ص 67، 436، وابن جني: الخصائص، ج1/ ص 191، والمبرد: المقتضب، ج4/ ص 73، والأنباري: الإنصاف، ج2/ ص 497، وابن مالك: شرح التسهيل، ج3/ ص 169.

(2) انظر الكتاب، ج1/ ص 67.

(3) انظر المقتضب، ج4/ ص 73.

(4) انظر مغني اللبيب، ج2/ ص 490.

(5) انظر ارتشاف الضرب، ج4/ ص 1914.

نكرة كالضب، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد"[١].

واستدل هؤلاء النُّحاة بالشواهد الآتية:

قول الشاعر [البسيط]:

كأنما ضربت قدام أعينها قطناً بمستحصدِ الأوتار محلوجِ[٢]

فكلمة (محلوج) نعت (قطناً)، ولكنَّه جر لمجاورته (الأوتار) وهو مجرور.

وقول الآخر [الكامل]:

لعب الزمان بها وغيرها بعدي سوافي المور والقطرِ[٣]

فخفض (القطر) على الجوار، وكان حقه الرفع؛ لأنَّه معطوف على (سوافي) لا على المور؛ لأنَّه ليس للقطر سوافي كالمور حتى يعطف عليه.

وقول الآخر [الطويل]:

كأنَّ أباناً في عرانينِ وبلْه كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزملِ[٤]

فـ (مُزَمّل) صفة لـ (كبير) فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته (بجادٍ) وهو مجرور.

(١) الكتاب، ج١/ ص ٤٣٦.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه،رواية إبي العباس ثعلب،تحقيق عبد القدوس أبو صالح،مؤسسة الإيمان،بيروت-لبنان،ط١، ١٩٨٢م، ج٢/ ص ٩٩٥. مستحصد الأوتار: أوتار القوس المحكمة. القطن المحلوج: أي المندوف. (ابن منظور :لسان العرب).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٣١. السوافي: الريح التي تسفي التراب. المور: التراب. القطر: المطر. (المصدر نفسه).

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة - مصر، د.ط، ١٩٥٨م، ص ٢٥. أباناً: اسم جبل بمكة. عرانين: انوف (مقدمات الوجوه). وبله: قطره. البجاد: كساء من صوف الإبل. المزمّل: الملفوف. (المصدر نفسه).

إنَّ ما يُروى من شواهد شعريّة على الجرّ بالجوار لا يمكن عدُّه عاملاً معنوياً ، فقد ذكر بعض العلماء أنَّه من ضرورة الشّعر ،أمّا ما وقع منه في النَّثر فهو من النادر الذي لا يُعرَّج عليه .ومن هؤلاء العلماء أبو سعيد القُرَشيّ [1] الذي يقول :

وبَيْنَ "يا" و"ألْ" بنثرٍ قد أُبِي ... وبالجوارِ جحرُ ضبٍّ خربِ

ومنه كالإقواء في مُزَمَّلِ ... كأنَّ نسجَ العنكبوت المُرمَلِ

فالجمع بين "يا"و"ألْ" لا يجوز في النّثر بل هو من خصائص الشّعر وضرائره .وكذلك جرُّ الجوار في نحو :هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ،فهو من نوادر الكلام ،أمّا ما ورد منه في الشّعر فهو من ضرورة الشاعر .

والمتأمّل للشواهد الشّعريّة التي مثّلنا بها على الجرّ بالجوار يجد أنّها من ضرورة القافية ،فقد غيّر الشاعر حركة الرَّوي من الفتح إلى الكسر ومن الضمِّ إلى الكسر كي لا ينزلق إلى الإقواء الذي عدَّه النُّقاد عيباً من عيوب الشّعر .ودليل ذلك أنَّ كلَّ بيتٍ من هذه الأبيات جاء تبعاً لحركة رويّ القصيدة التي ورد فيها .

المذهب الثاني: ذهب الفرّاء[2]، والعكبري[3]، وابن مالك[4]، وابن هشام في شرح شذور الذهب[5]، وعامّة الكوفيين[6] إلى جوازه مطلقاً في النعت والعطف والتوكيد.

---

(1) انظر الألوسي ،السيد محمود شكري :الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر،شرح محمد بهجة الأثري ،دار الآفاق العربية ،القاهرة– مصر،ط1 ،1998م،ص182. بحثتُ لأبي سعيد القرشي عن ترجمة ولم أجد .

(2) انظر الفراء: معاني القرآن، ج1/ ص 74-75.

(3) انظر العكبري ،أبا البقاء:التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط2، 1987م، ج1/ ص 421-423.

(4) انظرابن مالك:شرح التسهيل، ج3/ ص 169-171.

(5) انظر الأنصاري،ابن هشام:شرح شذور الذهب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، د.ت، ص 330-331.

(6) انظر الأنباري: الإنصاف، ج2/ ص 493.

وجعلوا منه قوله تعـــالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (1). بخفض (أرجلكم) على الجوار(2)، وكان ينبغي أن يكون منصـــوباً(3)؛ لأنه معطوف على قوله: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ). ولو كان معطوفاً على قوله بـــ "برءوسكم" لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من الســـلف والخلف.

وردَّ البصريون هذا القول من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: "أنَّ (أرجلكم) ليس معطوفاً على قوله: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) وإنما هو معطوف على قوله "برؤوسكم" على أنَّ المراد بالمسح في الأرجل الغسل، وقال أبـــو زيـــد الأنصاري: المسح خفيف الغسل ... والذي يدل على ذلـــك قـــولهم: "تمســـحت للصـــلاة" أي توضأت، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول"(4).

الجانب الثاني: أنَّ الإسلام حثَّ على وجوب الاقتصاد في صب الماء؛ لذا فقـــد جعلـــت الأرجل مما يُمسح عليها، لعدم الإسراف المذموم شرعاً(5).

الجانب الثالث: أنَّ "الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأنَّ حـــرف العطـــف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة"(6).

ومن شواهد التوكيد قول الشاعر [البسيط]:

---

(1) المائدة، آية ٦.

(2) هذه قراءة أبي عمرو، وابن كثير وحمزة، ويحيى عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف. (الأنباري، الإنصـــاف، ج٢/ ص ٤٩٣).

(3) هذه قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب. (المصدر نفسه، ج٢/ ص ٤٩٣).

(4) الأنباري: الإنصاف، ج٢/ ص ٤٩٨.

(5) انظر الأنصاري: مغني اللبيب، ج٢/ ص ٤٩١.

(6) الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص ٣٣٢.

يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجات كلِّهم   أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنبِ[١]

فقد جُرَّ (كلِّهم) وكان حقه النصب؛ لأنه توكيد لـ (ذوي).

وثمة حادثة تثبت أنَّ الجرّ على الجوار في هذا البيت ليس من العوامل المعنويّة ،وإنّما هو من أثر اللهجات ،ولكنَّ النُّحاة أخذوا يُخرِّجونه على أنّه من فصيح الكلام فيقيسون عليه ويُقعِّدون له .

قال الفراء: أنشدنيه أبو الجرّاح[٢] بخفض "كلِّهم"، فقلت له: هلاّ قلت: "كلُّهم" – يعني بالنصب – فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثمَّ استنشدته إياه، فأنشدنيه بالخفض"[٣].

يقول علي أبو المكارم تعليقاً على هذه الحادثة: "وواضح من هذه الحادثة أنَّ الأعرابي إنَّما ينشد طبقاً لعادته اللهجية التي حملته على إتباعها، ولو كان في النطق الصحيح ما يفضل هذه العادات"[٤].

المذهب الثالث: ذهب ابن جني[٥]، والسيرافي[٦]، والأنباري[٧] إلى إنكار الجرّ بالمجاورة ومنعه مطلقاً.

يقول ابن جني:" فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته في قولهم: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ. فهذا يتناوله آخر عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ

---

(١) البيت لأبي الغريب النصري في البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ج٥، ص ٨٨، ٩١. انحلت عرا الذنب: كناية عن الضعف الجنسي.

(٢) هو أبو الجراح العقيلي، أحد فصحاء الأعراب الذين أُخذت عنهم اللغة، وممن شايع الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية. (انظر الأنباري: الإنصاف، ج٢/ ص ٥٧٧).

(٣) الأنصاري: مغني اللبيب، ج٢/ ص ٤٩٠.

(٤) أبو المكارم،علي:تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت، ص ١٧٦.

(٥) انظر ابن جني: الخصائص، ج١/ ص ١٩١.

(٦) انظر الأنصاري: مغني اللبيب، ج٢/ ص ٤٩١، والسيوطي: همع الهوامع، ج٤/ ص ٣٠٥.

(٧) انظر الأنباري:الإنصاف، ج٢/ ص ٥٠٣.

على أنّه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنّه من الشاذ الذي لا يحمل عليــه، ولا يجوز رد غيره إليه"[1].

وقد حمله ابن جني على أنّه ينبني على حذف المضاف؛ لأنّ التقدير فيه: هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره، فحذف المضاف المرفوع، واستتر ضميره في خربٍ، فأصبحت صفة للضب مــع أنّها في الحقيقة صفة للجحر[2].

وفي حاشية الصبان أنّ ابن جني جعل حركة التابع "خربٍ" حركــة مناســبة لا حركــة إعراب، وأنّ الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع. يقول الصــبان: "وفــي الدمايني أنّ ابن جني أنكره وجعل "خرب" صفة ضب بتقدير مضاف أي خــرب جحــره وأنّ حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأنّ الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضــيه عامل المتبوع"[3].

فالحركة التي تظهر على آخر التابع ليست بفعل عامل المتبوع وإنّما هي حركة مناسبة ،ولا يُقصد هنا المناسبة الصوتيّة ،ولكنّ المقصود هو اشتغال المحل بحركة الكلمة المجاورة .

وقد فسَّر إبراهيم مصطفى هذه المسألة وفق تفسير ابن جني، وذهب إلى أنّ حكم هــذا المثل شائع في جميع النعت السببي، وأنّ كلمة "خرب" مرفوعة، من حيث إنّها لم تكن نعتاً لمــا قبلها، وإنّما هي نعت لكلمة "جحره" المحذوفة، وقد جَرَّ "خرباً" إتباع المجاورة لا إتباع النعت[4].

وقد دعا عباس حسن إلى إهمال العامل المعنوي (المجاورة)، وعدم الأخذ به، أو القياس عليه. يقول:" والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً"[5].

---

(1) ابن جني:الخصائص، ج1/ ص ١٩١.

(2) المصدر نفسه، ج1/ ص ١٩٢.

(3) الصبان:حاشية الصبان، ج3/ ص ٥٧.

(4) انظر مصطفى،إبراهيم:إحياء النحو، د.ن، ط2، ١٩٩٢م، ص ١٢٥-١٢٦.

(5) حسن:النحو الوافي، ج3/ ص ٨، ٤٥١.

إنَّ المجاورة ليست عاملاً معنوياً، ولكنّها من الأسباب التي اقتضت متابعة التابع لمتبوعه في الإعراب ،بمعنى أنَّ العلامة الإعرابية غيرُ منبثقةٍ عن عامل نحوي ،وإنَّما هي من قبيل المناسبة الصوتيّة بين المتجاورين .

والمجاورة كذلك ظاهرة لهجية كالإتباع والإمالة، وليست ظاهرة تركيبية يصح القياس عليها، أو عاملاً نحوياً يقعد له. ويبقى التابع وصفاً أو توكيداً أو عطفاً وإن تغيرت حركته الإعرابية.

كما أنَّ ما ورد عليه من شواهد شعريّة لا يمكن اعتماده على أنّه تمثيل لوجود عاملٍ معنوي يُدعى (المجاورة) ،فهذه الشواهد لا تُعدُّ من هذا القبيل ،ولكنَّها من خصائص الشِّعر وضرائره ،فالشاعر عندما ينظم قصيدته يضطرُّ إلى إجراء رويِّها على وتيرة واحدة؛كي لا ينزلق إلى الإقواء ،فالقافية إذا اختلفت فقد أُعطيت غيرَ حقِّها.

والمجاورة بحسب منظور النحاة لا تعدُّ بياناً للعامل؛ لأنَّ كثيراً من التراكيب النحويّة تقتضي التلازم بين أجزائها، ويكون كل جزء ملابساً ومجاوراً للآخر، ولكنّنا لا نجد هذه الأجزاء المتجاورة متماثلة في علاماتها الإعرابية. ومثال ذلك الفاعل والمفعول فهما في حال تلازم وتجاور وكل منهما يحظى بعلامة إعرابية مختلفة عن الآخر. وكما يكون التجاور بين (اسم كان وخبرها) و (اسم إنَّ وخبرها)، ولكنَّ ذلك لا يوجب التماثل في العلامة الإعرابية. فالمجاورة إذاً لا يمكن أن تكون مؤثرة حقيقية في تغيير العلامات الإعرابية .

الفصل الرابع

العامل المعنوي في المضاف إليه وجواب الشرط

مقدمة الفصل

سأهتم في هذا الفصل بمناقشة عامل الإضافة ،وهو عاملٌ معنويٌّ أعملــه النحـــاة فـــي المضاف إليه . وقد لاحظتُ أنَّ مفهوم هذا العامل لم يكن واضحاً جليّاً عند هؤلاء النحاة .فحاولتُ الكشف عن حقيقته وبيان مواطن الضعف فيه من خلال الاستعانة بـــآراء النحـــاة المحـــدثين . وسأهتم كذلك بمناقشة عامل الجوار ،وهو عامل معنوي أعمله الكوفيون فـــي جـــواب الشـــرط المجزوم .وقد بيّنتُ مفهوم هذا العامل وحقيقته ،وما أجازه النحـــاة فـــي جملـــة الشـــرط مـــن أحكام،وأوضحتُ كذلك العلاقة التي تربط فعل الشرط بجواب الشرط ؛فوجـــدتُ بأنّهـــا علاقـــة تلازميّة .

أولاً: العامل المعنوي في المضاف إليه

المضاف إليه: هو "ما انجرَّ بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين مــن الأول للإضــافة"[1]، نحو: غلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ.

ذهب الأخفش[2] (٢١٥هـ)، والسهيلي[3] (٥٨١هـ)، وأبو حيان[4] (٧٤٥هـ) إلى أنّ العامل في المضاف إليه هو العامل المعنوي (الإضافة).

يقول الأخفش: "وقوله:"غير المغضوب عليهم" هو صفة "الذين أنعمــت علــيهم"[5]، لأنّ الصراط مضاف إليهم، فهم (أي الذين) جُرّ للإضافة. وأجريت عليهم (غير) صفة أو بدلاً"[6].

ويقول أبو حيان الأندلسي:" ورسم الإضافة نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجرُّ أبداً...." [7].

ويبدو أنَّ مفهومَ العامل المعنوي (الإضافة) غيرُ واضح عند هؤلاء النحاة، فقد تحتمــل الإضافة تفسيرين اثنين:

أولهما: أنَّ الإضافة هي المعنى المقتضي للإعراب، لأنَّ القياس يقتضي هذا النوع مــن الإعراب، وهو الجرّ؛ لتقع المخالفة بين أنواع الإعراب الثلاث، فقد وضع الإعراب للتفريق بين

---

(١) الاستراباذي: شرح الكافية، ج٢/ص٢٣٤.

(٢) انظر المصدر نفسه، ج٢/ص٣٠٧، والسيوطي : همع الهوامع، ج٤/ص٢٦٥.

(٣) انظر الأزهري : شرح التصريح، ج١/ص٦٧٤.

(٤) انظر الأندلسي : ارتشاف الضرب، ج٤/ص١٧٩٩.

(٥) الفاتحة، آية ٧.

(٦) الأخفش، أبو الحسن : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، د.ن، ط١، ١٩٧٩م، ج١/ص١٧.

(٧) الأندلسي :ارتشاف الضرب، ج٤/ص١٧٩٩.

المعاني النحوية[1].وقد رُدَّ هذا القول بأنَّ الإضافة هي المعنى المقتضي ،والعامل ما بـــه يتقـــوم المعنى المقتضي للإعراب[2].

والمعنى المقتضي "هو توارد المعاني المختلفة على الكلام بسبب التركيب، فإنّها تستدعي ما ينصب دليلاً على ثبوتها. والحروف بمعزل عنها، وكذا الأفعال لدلالة صيغها على معانيهـــا، وإنما محل المعاني المقتضية للإعراب هو الاسم ومن ثمَّ حكم له بأصالة الإعراب"[3].

فعندما نذكر أنَّ الإضافة هي المقتضية للإعراب وهو الجرّ ؛فهــذا يعنـــي أنّنـــا بـــإزاء مرحلتين :الأولى :الاقتضاء ،والثانية :العمل [4].فمقتضي نوع الجرّ هو كون الاسم مضافاً إليـــه معنىً ،والإضافة هي إحدى الوظائف أو المعاني النحويّة التي تستدعي علامـــة إعرابيّـــة تـــدل عليها،وهذه الوظيفة النحويّة تحتلُّ موقعاً متوسطاً بين العامل والمعمول .

فالمقتضي للإعراب لا يُعدُّ عاملاً له ."أمّا العامل فهو الكلمات التي تشبثت بالاسم أو ما يشبهه ،وتحدث فيه تلك الوظائف .ولهذا كان المقتضي يتطلّب وجود الإعراب ولا يوجده"[5] .

ثانيهما: أنَّ الإضافة هي النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه[6].وقد رُدَّ هذا القـــول بأنَّ العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول به ينبغي أن يكون النسبة التي بينهما وبين الفعل[7]. وقد عدَّ تمّام حسّان الإضافة من القرائن المعنويّة التي تندرج تحت قرينة النسبة .وقرينة النســـبة

(١) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج٢/ص١٢٣.
(٢) انظر الإستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٦٠.
(٣) الإسفراييني : لباب الإعراب، ص ٤٩٨.
(٤) انظر قباوة : مشكلة العامل النحوي ،ص١٢٣.
(٥) المرجع نفسه ،ص١٢٤.
(٦) انظر الإستراباذي : شرح الكافية، ج١/ص٦١.
(٧) انظر المصدر نفسه، ج١/ص٦٠.

قرينة معنوية ترتبط بمعنى الجرّ في اللغة ،أي أنّها تضم معاني حروف الجرّ والإضافة ،وهـذه المعاني يمكن أن تُتّخذ قرائنُ في التحليل والإعراب وفهم النص بصورة عامّة[١] .

وقد أحصى تمّام حسّان معاني حروف الجرّ فوجدها تسعاً وعشرين معنىً ،وكلُّها تدخل تحت مفهوم النسبة ،فزاد عليها معنى الإضافة لتصبح ثلاثين معنى[٢] .

وقرينة النسبة هي قيد على معنى الإسناد ،وهي ما عبَّر عنه النحاة من ضرورة تعلُّـق الجار والمجرور بالحدث .ففي نحو :جلستُ على المقعد ،فالجملة تتكون من جملة إسناد (الفعـل جلستُ إلى فاعله التاء) ،وتتكون كذلك من الجار والمجرور (علـى) حـرف الجـر ،والاسـم المجرور (المقعد) ،وهي شبه جملة تعلقت بالفعل (جلس).

فحرف الجرّ (على) يفيد الاستعلاء ،وهذا الحرف يُعبِّر عن معنى النسبة بـين (الحـدث وزمن الجلوس الذي قام به الفاعل) وبين الاسم المستعلى عليه وهو (المقعد).فالنسـبة إذاً هـي ارتباط المعنى الذي يفيده حرف الجرّ بالفعل (المسند) الذي يحمل طبيعة الحدث وزمنه ،وهـذا الفعل يُعدُّ بؤرة الجملة وقوامها .

ونجد قرينة النسبة متحققة كذلك في المعنى الذي تفيده الإضافة .ففي قولنـا :دارُ زيـدٍ نظيفةٌ ،فإنَّ الإضافة ها هنا تفيد التعريف والمعنى الذي تحمله هو الملك والاستحقاق .وقد تحقق هذه الإفادة من نسبة المضاف إليه للمبتدأ وهو مسند إليه وركن الجملة الاسميّة الرئيسي .

والإضافة هي ضم كلمة إلى أخرى ولا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخـر ،وهـي بمعنى الجمع ،أي إنّها تجمع بين المضاف والمضاف إليه لتحقيق المعنى المراد ،سواء أكانـت بإضافة النّكرة إلى المعرفة ،أو بإضافة النّكرة إلى النّكرة .فالنوع الأول من الإضافة نحو:غـلام زيدٍ ،يفيد التعريف .أمّا النوع الثاني نحو خاتم فضّةٍ ،فيفيد معنى التخصيص.

---

(١) انظر حسان :اللغة العربية معناها ومبناها ،ص٢٠١.

(٢) انظر المرجع نفسه، ص٢٠٣.

وتكون الإضافة بمعنيين :

أولهما :بمعنى (اللاّم) ويُراد به الملك والاستحقاق ،نحو:غلامُ زيدٍ ،أي غلامٌ لزيد .

وثانيهما :بمعنى (مِنْ) ويراد به بيان الجنس ،نحو:خاتمُ فضةٍ ،أي خاتمٌ من فضةٍ .

وقد ذهب عدد من النحاة إلى أنَّ العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدَّر بين المتضايفين ،وسيأتي ذكر ذلك ورده في موضعه .

ويرى جمهور النحاة أنَّ الإضافة تكون على تقدير معنى الحرف وليس الحرف ذاته،وهو ما أكّده غيرُ واحدٍ من النحاة ،يقول المبرِّد :"وأمّا الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللاّم ،وذلك قولك :المال لزيد .كقولك :مالُ زيدٍ ،وكما تقول :هذا أخٌ لزيد،وجار لزيد ،وصاحبٌ له ،فهذا بمنزلة قوله :جاره ،وصاحبه .فلا فصل بينهما إلاّ أنّ اللاّم إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل "[١] .

وذكر الإستراباذي أنَّ الإضافة إمّا أن تكون بمعنى "اللاّم"،أو بمعنى "مِنْ"[٢] .ومما يزيد الأمر وضوحاً قوله :"ولا يلزم فيما هو بمعنى اللاّم أنّه يجوز التصريح بها ،بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللاّم "[٣] .

فتقدير معنى الحرف لا يعني تقديره بين المتضايفين أو وجوده بينهما ،بل المراد ملاحظة العلاقة التي تربط المضاف بالمضاف إليه وما تفيده من معنى .فتقدير معنى الحرف إذاً مردُّه المعنى لا العامل ،وأساسه الكشف عن العلاقة الضامّة للطرفين .

---

(١) المبرد: المقتضب ،ج٤/ص١٤٣.

(٢) انظر الإستراباذي: شرح الكافية ،ج٢/ص٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه ،ج٢/ص٢٣٨.

ولا بدَّ من تضافر القرائن اللفظية والمعنوية التي يمكن من خلالها إبعاد احتمالية تقدير الحرف ذاته بين المتضايفين . فهذه القرائن تفيد في توجيه القصد من الإضافة وبيان دلالتها في التركيب .

وأهم هذه القرائن هي العلامة الإعرابية التي تميّزت بها الإضافة وهي الجر للمضاف إليه .وتتضافر معها قرينة الرتبة المحفوظة للمضاف بالتقدُّم على المضاف إليه ،وكذلك قرينة الصيغة أو البنية ،فالمضاف إليه لا يكون إلا من جنس الأسماء .ويُضاف إلى ذلك قرينة الربط،فالمضاف والمضاف إليه متلازمان ،ولا يُفصل بينهما .والقرينة العامة التي تجمع هذه القرائن هي قرينة النسبة .

ذهب الزجاج[١] (ت٣١١هـ) ، وابن الباذش[٢](ت٥٢٨هـ) ، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب[٥]، والأشموني[٦](ت٩٠٠هـ) إلى أنّ العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر.

وقد احتجَّ هؤلاء النُحاة لمذهبهم بأنَّ "كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر، لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام، أو "من". وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه، وصيرورته

---

(١) انظر السيوطي :همع الهوامع، ج٤/ص٢٦٥.

(٢) انظر الأزهري :شرح التصريح، ج١/ص٦٧٤. ابن الباذش: هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، أبو الحسن (٤٤٤هـ-٥٢٨هـ). نحوي أندلسي وعالم بالعربية وبأسماء رجال عصره، ومشارك في الحديث، ولد وتوفي بغرناطة، أشهر مؤلفاته: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح أصول بن السراج". (القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج٢/ص٢٢٧-٢٢٨).

(٣) انظر الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص ٨٢.

(٤) انظر ابن يعيش :شرح المفصل، ج٢/ص١٢٣.

(٥) انظر السيوطي :همع الهوامع، ج٤/ص٢٦٥.

(٦) انظر الأشموني،علي بن محمد: شرح الأشموني،تحقيق عبد الحميد السيد،المكتبة الأزهرية،القاهرة- مصر، د.ط، د.ت،ج٢/ص٤٤٢.

عوضاً عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل"[1]. فقولك:" غلام زيد"، معناه: "غـــلام لزيـــد"، ومعنى "خاتم فضةٍ": "خاتم من فضة"، وعليه فإنَّ العامل هو حرف الجرّ المقدر بين المتضايفين.

وقد رُدّ هذا المذهب من عدة جوانب:

الجانب الأول: أنّ تقدير الحرف بين المتضايفين يخرج المضاف من حيِّز التعريف إلى حيِّز التنكير، وهذا مما يُخلُّ بالمعنى ويفسده، يقول المبرِّد:" اللاّم إذا حالت بين الاسمين لم يكـــن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل"[2].

ويقول الزجاجي:" وكان الأستاذ أبو علي يردّ هذا القول، ويقول إذا قلت: غـــلام زيـــدٍ، فالغلام معرفة، وإذا قلت: غلام لزيد، فالغلام نكرة، فكيف يكون "زيد" مخفوضاً بالحرف لو ظهر ذلك الحرف؛ لأخلَّ بالمعنى"[3].

الجانب الثاني: أنَّ القول بالمعنى لا يعني التقدير، فالحرف الذي تكون الإضافة بمعناه لا يعني وجوده بين طرفي الإضافة، يقول الإستراباذي:" فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل: "غلام زيد"، أنّه بمعنى اللام: أن معناه ومعنى:" غلام لزيد"، سواء، بل معنى "غلام لزيد": واحد مـــن غير معين، ومعنى "غلام زيد" الغلام المعين في غلمانه إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلاّ واحد"[4].

الجانب الثالث: أنَّ القول بأنَّ العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر قـــول يشـــوبه النقص، من قبل أن تقدير الحرف يلزمه متعلق للجار والمجرور، وهذا غير ممكن في الإضافة.

---

(1) ابن يعيش:شرح المفصل، ج٢/ص١٢٣-١٢٤.

(2) المبرد :المقتضب، ج٤/ص١٤٣.

(3) ابن أبي الربيع :البسيط في شرح الجمل، تحقيق عيّاد الثُّبيتي، دار المغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م، ص ٨٦٦.

(4) الإستراباذي :شرح الكافية، ج٢/ص٢٣٩.

الجانب الرابع: أنَّ تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية غير جائز ولا مستساغ، يقول الإستراباذي:" واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد، إذ ليس "الوجه" في قولنا :"زيد حسن الوجه" مضافاً إليه "حسن" بتقدير حرف الجر بل: هو هو، وكذا في "ضارب زيد" لأنّ "ضارب" وإن كان مضافاً إلى "زيد" لكنه بنفسه لا بحرف الجر .... ولم يحتج في إضافته إليها، لا في حال الإضافة ولا قبلها، إلى حرف الجر"[1].

الجانب الخامس: أنَّ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة تلازمية بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لهذا فقد منع النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدوه من ضرورة الشعر، يقول ابن جني: "والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر"[2].

ذهب سيبويه[3]، والمبرّد[4]، والأنباري[5]، والإستراباذي [6]، والأشموني[7]، والأزهري[8]، والسيوطي[9] إلى أنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف.

وقد استدل هؤلاء النحاة لمذهبهم من عدة أوجه:

الأول: أنَّ الفعل يعمل الرفع والنصب، و "لاحظ له في عمل الجر"[10].

---

(١) الإستراباذي :شرح الكافية، ج٢/ص٢٣٥.

(٢) ابن جني :الخصائص، ج٢/ص٤٠٤.

(٣) انظر سيبويه: الكتاب، ج١/ص٤١٩.

(٤) انظر المبرد:المقتضب، ج٤/ص١٤٢.

(٥) انظر الأنباري :أسرار العربية، ص ١٥٠.

(٦) الإستراباذي : شرح الكافية، ج١/ص٦٠.

(٧) انظر الأشموني: شرح الأشموني، ج٢/ص٤٤٢.

(٨) انظر الأزهري: شرح التصريح، ج١/ص٦٧٤.

(٩) انظر السيوطي :همع الهوامع، ج٤/ص٢٦٥.

(١٠) انظر المصدرنفسه، ج٤/ص٢٦٥.

الثاني: أنّ "كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه"[1].

الثالث: اتصال الضمير بالمضاف، والضمير لا يتصل إلاّ بعامله[2].

إنّ الإضافة تفيد في تخصيص المضاف وتعريفه، وهذه الإفادة لا تكون في نحو: الغلامُ لزيد، وخاتمٌ من فضة، وطارقٌ في الليل؛ لذا فقد أُسقط حرف الجر، وحلّ المضاف محله.

وعلى هذا فإنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، فقد ناب عن حرف الجر، وعمل عمله، ومما يدل على ذلك "اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلاّ بعاملها"[3] .

فحرف الجرّ الذي تكون الإضافة بمعناه يجب أن يغادر النص لغرض تحقيق أسلوب الإضافة ،فقد أوكل حرف الجرّ العمل للمضاف لينوب عنه في العمل ،لا أن يكون عاملاً أصيلاً في المضاف إليه ،فهو نائب عن العامل الأصلي .

فعمل المضاف في المضاف إليه يعدُّ ضرورة نحوية ؛لأنّ المضاف اسم والأسماء لا يجوز أن تعمل في العربية إلا ما أشبه منها الفعل ،فكما أنّ الضرورة موجودة في الشعر فهي موجودة كذلك في النحو ؛فإعمال المضاف في المضاف إليه ليس للنحوي عنه مندوحة .

---

(١) الإستراباذي: شرح الكافية، ج١/ص٦٠.

(٢) انظر ابن عقيل: المساعد، ج٢/ص٣٢٩، والسيوطي: همع الهوامع، ج٤/ص٢٦٥.

(٣) السيوطي :همع الهوامع، ج٤/ص٢٦٥.

ثانياً: العامل المعنوي في جزم جواب الشرط

ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم بعامل معنوي وهو (بالجوار)[1]، وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بأنّ "جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار"[2].

والجوار من العوامل المعنويّة عند الكوفيين وهو في مجمله قائمٌ على مبدأ سعي اللغة إلى تحقيق التشاكل والتماثل في حركات أواخر الكلمات المتجاورة .فالداعي إلى جزم جواب الشرط إذا كان فعله مجزوماً هو داعٍ موسيقيٌ جمالي ،هدفه تحقيق المناسبة الصوتيّة بين المتجاورين في الحركة الإعرابيّة .

ولإثبات عمل الجوار؛ فقد منع الكوفيون جزم جواب الشرط إذا تقدمه مرفوع أو منصوب، ما لم يكن ظرفاً؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى زوال عامل الجوار، يقول الإستراباذي: "أما الكوفيون، فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع، لأن الجزم عندهم بالجوار، نحو :"إن يضربني زيدٌ، اضرب". فإن كان ظرفاً للجزاء لغواً، جُزِم الجزاء، لأنه كلا فصل، نحو: "إن تأتني اليوم، غداً آتك".... وإن لم يكن ظرفاً، لم يجز، للعلة المذكورة"[3].

وقد رُدّ عمل العامل المعنوي (الجوار) في جواب الشرط من عدة جوانب:

الجانب الأول: أنّ الجواب يكون مجزوماً بدون الشرط المجزوم، نحو :"إن قام زيدٌ يقم عمروٌ".الجانب الثاني: أنّ الجواب يكون مجزوماً مع بعده عن الشرط المجزوم، أي غير متلاحقين، نحو: "إن يقم زيدُ، ويخرج خالدٌ، أكرمك"[4].

---

(١) انظر الأنباري :الإنصاف، ج٢/ص٤٩٣، والإستراباذي :شرح الكافية، ج٤/ص٩٥، وابن عقيل :المساعد، ج٣/ص١٥٣.

(٢) الأنباري :الإنصاف، ج٢/ص٤٩٣.

(٣) الإستراباذي :شرح الكافية، ج٤/ص٩.

(٤) انظر المصدر نفسه، ج٤/ص٩٥.

الجانب الثالث: أنَّ جزم جواب الشرط يكون واجباً، أما إعمال العامل المعنوي (الجوار) فلا يكون واجباً، فهو "من الشاذ الذي لايعرج عليه"(١).

الجانب الرابع: أنَّ جزم جواب الشرط يكون مع الاتصال والانفصال، فقد يعترض القسم والدعاء والنداء والجملة الاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء ويبقى الجزاء مجزوماً، يقول الإستراباذي :" ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية والاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو:"إن تأتني والله آتك، و "إن تأتني غفر الله لك، آتك"، و "إن تأتني يا زيد آتك"، وإن تأتني، ولا فخر، أكرمك"(٢).

لقد ذكر الكوفيون أنّ جواب الشرط مجزوم بعامل معنوي وهو الجوار ،وكانت حجتهم في ذلك هو مجاورة جواب الشرط لفعل الشرط ،وهذا يقتضي التلازم بينهما ؛حتى يثبت عندهم عمل هذا العامل ،وقد وجدنا أنَّ النحاة يجيزون الفصل بين فعل الشرط وجوابه ،وهذا ينقض ما جاء عن الكوفيين ،ويُبعد حقيقة هذا العامل عن واقع اللغة .

ذهب أكثر البصريين إلى أنّ جواب الشرط مجزوم بحرف الشرط(٣)، واختاره الزجاجي(٤)، والسيرافي(٥) (ت٣٦٨هـ) ، والجزولي(٦)، وابن يعيش(٧)، وابن عصفور(٨) (ت٦٦٩هـ) ، والمرادي(٩)(ت٧٤٩هـ).

---

(١) الأنباري :الإنصاف، ج٢/ص٥٠٣.

(٢) الإستراباذي :شرح الكافية، ج٤/ص١٠٠.

(٣) الأنباري :الإنصاف، ج٢/ص٤٩٣.

(٤) انظر الزجاجي : الجمل في النحو، ص ٢١١.

(٥) انظر الإستراباذي : شرح الكافية، ج٤/ص٩٥.

(٦) انظر ابن عقيل :المساعد، ج٣/ص١٥٢.

(٧) انظر ابن يعيش : شرح المفصل، ج٤/ص٢٦٥.

(٨) انظر ابن عقيل :المساعد، ج٣/ص١٥٢.

(٩) انظر المرادي :الجنى الداني، ص ٢٠٧.

وقد استدلَ البصريون لمذهبهم بأنَ "حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط"(١).

يقول السيرافي: "إنّ العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائهما الفعلين اقتضاءً واحداً، وربطهما الجملتين احدهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزئين، و "كظننتُ"، و "أنّ"، وأخواتهما، وعملت في الجزءين لاقتضائها لهما"(٢).

إنَّ حرف الشرط الجازم عندما يُستخدم في التركيب اللغوي يقتضي جواب الشرط ،كما يقتضي فعل الشرط .ولأنَّه يعمل في الفعل الأول ،فإنَّه يجب أن يعمل في الثاني أيضاً ،وذلك لأنَّ اقتضاءه لهما معاً يوجب له العمل فيهما معاً ،قياساً على نظائره من العوامل في عنصرين ،أمثال (كان) وأخواتها ،و(إنَّ) وأخواتها .

يتشكَّل المركَّب الشرطي ،بالنظر إلى بنيته السطحية ،من جملتين ، تسمّى الأولى شرطاً والثانية تسمّى جواباً .وعلى الرّغم من تشكّل المركّب الشرطي من جملتي الشرط والجواب ،فقد عدّها النحاة من الجمل المستقلّة بنفسها ،فأطلقوا عليها :جملة الشرط ؛لأنَّ كلاً من جملة الشرط والجواب لا تستغني أحدهما عن الأخرى ،فكانتا بمنزلة المفردين اللّذين هما ركنا الجملة وقوامها(٣).

فقد نظر النحاة إلى بنية الجملة الشرطيّة فوجدوا أنَّها من الجمل التي تقتضي التلازم بين ركنيها ،فالكلام الذي هو الشرط يطلب الثاني الذي هو الجواب ويفتقر إليه .وتتخذ بنية الجملة الشرطيّة تبعاً لذلك نمط الجملة الاسمية التي تتألّف من المبتدأ والخبر .ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي :

---

(١) الأنباري :الإنصاف، ج٢/ص٤٩٧.

(٢) الإسترابادي : شرح الكافية، ج٤/ص٩٥.

(٣) انظر الجرجاني :المقتصد،ج١/ص٢٧٧، والسيوطي :الأشباه والنظائر،ج٢/١٦٧.

أ- الجملة الاسمية :   محمدٌ   مجتهدٌ

المبتدأ   الخبر

بينهما علاقة تلازم

ب- الجملة الشرطيّة : إن تزرني أُكرمك

فعل الشرط   جواب الشرط

بينهما علاقة تلازم

" فتآلف الجملتين :الشرط والجواب يشبه تآلف المبتدأ والخبر ،فالأولى تمثّل المبتدأ الذي لا بدَّ له من الخبر ،ولا يُعتدُّ أحدهما إلاّ مع الآخر "[1].

وبناءً على هذه العلاقة المنطقيّة التي تربط الشرط بالجواب ،وحاجة كل منهما للآخر؛فإنَّ جملة الشرط من الجمل الدالة على تلازم مركبين اثنين في عمليّة إسناد واحدة ،وذلك قياساً على الجملة الاسمية التي تتألف من ركنين منعقدين في عمليّة إسناد واحدة ،فإذا ما دخل عليهما أيٌّ من العوامل اللفظية وجب أن يعمل فيهما معاً .

---

(١) نهر :التراكيب اللغوية في العربية ،ص٢٠٤.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة"العوامل المعنويّة في النحو العربي"، وقد خرجت بنتائج أهمها:

١- عدم اتفاق نحاة البصرة على مفهوم الابتداء وعمله،فقد بلغ الخلاف بينهم درجة التناقض،وهذا التناقض لا يُعدّ صفةً للتجمعات النحوية.

٢- تصلح بعض العوامل المعنويّة- كالمضارعة مثلاً - أن تكون ضروباً من التعليل، لا أن تكون عوامل، وتصلح بعض العوامل الأخرى - كالتجرد من العوامل الناصبة والجازمة والإهمال - من ناحية تعليمية، ولا تصلح أن تكون عوامل معنوية؛ لأنّها تعني العدم، والعدم لا يمكن أن يُحدث أيّ تأثير حقيقي.

٣- عدم اطراد عامل التبعيّة في بعض أمثلة النعت والتوكيد.وتبعيّة التابع لمتبوعه في المعنى لا تُعدّ بياناً للعامل؛ فلا يُصار إلى الأمر المعنوي إذا أمكن العمل العمل بالظاهر الجلي، وجوانب التلازم التي بين التابع ومتبوعه تدلُّ على أنّ الحكم موجه لهما من قبل الفعل؛ فعمل فيهما معاً.

٤- عامل الجرّ بالمجاورة لا يمكن عدُّه عاملاً معنوياً، بل إنّه يمثل ظاهرة لهجية، وليست ظاهرة تركيبية يُقاس عليها، ويُقعَّد لها. كما أنّ الجّر بالمجاورة في أمثلة الشواهد الشعريّة تعدُ من خصائص الشعر وضرائره، فقد لجأ الشاعر إلى تغيير حركة روي القصيدة حتى لا ينزلق إلى الإقواء الذي عدَّه النُّقاد من عيوب الشِّعر.

هذه بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أرجو أن أكون قد وُفقت بما قدّمت.

والله ولي التوفيق

ثبت المصادر والمراجع

أ- الكتب

١. ابن أبي الربيع : البسيط في شرح الجمل ،تحقيق عيّاد الثبيتي، دار المغرب الإسلامي،ط ١، ١٩٨٦م.

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص، تحقق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ١٩٩٠م.

٣. ---------- : اللُمع في العربية، تحقق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، د.ت.

٤. ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد : المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق – سوريا، د.ط، ١٩٧٢م.

٥. ابن عصفور، علي بن مؤمن : شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، د.ط، د.ت.

٦. ---------- : المقرَّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، د.ط، د.ت.

٧. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٩م.

٨. ---------- : المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٨٢م.

٩. ابن مالك، جمال الدين : شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١٠. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين : لسان العرب المحيط، دار الجيـل، بيـروت – لبنان، د.ط، ١٩٨٨م.

١١. ابن يعيش، موفق الدين : شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١٢. أبو المكارم، علي : تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت.

١٣. الأخفش، أبو الحسن : معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، د.ن، ط١، ١٩٧٩م.

١٤. الأزهري، خالد بن عبدالله : شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

١٥. الإسترابادي، رضي الدين : شرح الكافية، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

١٦. الأسود، ابن علاء الدين : الافتتاح في شرح المصباح، تحقيق أحمد حامد، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، ط١، ١٩٩٠م.

١٧. الأشموني، علي بن محمد : شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

١٨. الآلوسي ،السيد محمود شكري :الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر،شرح محمد بهجة الأثري ،دارالآفاق العربية ،القاهرة– مصر،ط١ ،١٩٩٨م.

١٩. أمرؤ القيس : ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعـارف، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٥٨م.

٢٠. الأنباري، أبو البركات : أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٢١. ---------- : الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، ١٩٥٧م .

٢٢. ---------- : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٩م.

٢٣. الأندلسي، أبو حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط ١٩٩٨م.

٢٤. الأنصاري، ابن هشام : شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ن، د.ط، د.ت.

٢٥. ---------- : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حسن جمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٢٦. براجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٢، ١٩٩٤م.

٢٧. البغدادي، عبد القاهر : خزانة الأدب ولب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨. الجرجاني، عبد القاهر : العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٨٣م.

٢٩. ---------- : المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد – العراق، د.ط، ١٩٨٢م.

٣٠. حسان، تمّام : اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٥م.

٣١. حسن، عباس : النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٤، ١٩٨٦م.

٣٢. الحلواني ، محمد خير : أصول النحو العربي، د.ط ، د.ت ، ١٩٧٩م.

٣٣. الدؤلي ، أبو الأسود : ديوان أبو الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، مطبعة إيف للطباعة ، بيروت ـ لبنان ، ط١٩٨٢،١م .

٣٤. ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة : ديوان ذي الرُّمة، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، ط٢ ١٩٨٢م.

٣٥. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد – الأردن، ط١، ١٩٨٤م.

٣٦. الزركلي، خير الدين : الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط٤، ١٩٧٩م.

٣٧. الزمخشري، أبو القاسم : المفصَّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط٢، د.ت.

٣٨. زهير بن أبي سُلمى : ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرح حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٩. السامرائي، إبراهيم : الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٠م.

٤٠. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن : نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البنَّا، دار الاعتصام، مكة المكرمة – السعودية، د.ط، ١٩٨٤م.

٤١. سيبويه، عمرو بن قنبر : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.

٤٢. السيوطي، جلال الدين : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٧٥م.

٤٣. --------- : الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٤٤. --------- : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة – مصر، د.ط، ٢٠٠١م.

٤٥. الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

٤٦. العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٤٧. ---------: اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، – سوريا، ط١، ٢٠٠١م.

٤٨. عمايرة، خليل : المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، د.ن، د.ط، ١٩٩١م. عيد ،محمد : النحو المصفّى، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٨٠م.

٤٩. العيني، محمود بن أحمد: وسائل الفئة في شرح العوامل المائة، تحقيق خالد عبد الحميد أبو جندية، دار الطباعة المحمديّة، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٩٢م.

٥٠. الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٩٤م.

٥١. الفرّاء، أبو زكريّا: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٥٥م.

٥٢. القاسمي، محمد جمال الدين: إصلاح المساجد من البدع والعوائد، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٣، ١٩٧٧م.

٥٣. قباوة ،فخر الدين :مشكلة العامل النحوي ،دار الفكر ،دمشق – سوريا،ط١ ،٢٠٠٣م.

٥٤. القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النُحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٨٦م.

٥٥. قيّود ، بسيوني عبد الفتاح : علم المعاني ، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار ، القاهرة – مصر ، د . ت.

٥٦. المبّرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٩٤م.

٥٧. المرادي، الحسن بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٣م.

٥٨. المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي، ط٢، ١٩٥٨م.

٥٩. مسعود، فوزي: التوابع أصولها وأحكامها، د.ن، د.ط، ١٩٨٤م.

٦٠. مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، د.ن، ط٢، ١٩٩٢م.

٦١. المطرِّزي، ناصر بن أبي المكارم: المصباح في النحو، تحقيق مقبول علي النّعمة، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٦٢. النابغة الذبياني: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط٢، ١٩٨٥م.

٦٣. الهذلي، أبو ذؤيب: ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقق انطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٦٤. الورّاق، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

٦٥. الورد، عبد الأمير محمد أمين: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، مكتبة دار التربية، بغداد – العراق، ط١، ١٩٧٥م.

ب- الرسائل الجامعية

١. الجبالي،حمدي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،إربد – الأردن،١٩٨٢م.

ج- الدوريات

١. الحربي، محمد باتل: العوامل المعنوية في النحو العربي، مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، السنة الثامنة، العدد ١٠، ١٩٩٥م.

٢. صاحب أبو جناح: التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض – السعودية، المجلد ٨، الآداب (١)، ١٩٩٦م .

٣. عيسى، فارس محمد: النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، مؤتة للبحوث والدراسات، مؤته – الأردن، مجلد ٩، العدد ٦، ١٩٩٣م.

Abstract

Non - Verbal Governors in Arabic Syntax

The study covers the non-verbal governors in Arabic syntax. It focuses on discussing the issues of which functions grammarians talk about. The study includes the following topics marfo'at, mansoubat,,majrorat and tawabi'.

This study aims at explaining the meaning of each governor and its reality and presenting the various points of view of the different grammarians in order to reveal the governors' effect and functioning ability; all of them are documented with evidence taken from grammar books.
evidence taken from grammar books

The study consists of an introduction, a preface, four chapters and a conclusion.

The four chapters are rich in the various differences between grammarians in
The field of non-verbal governors with full and detailed description and analysis. The study proves the low importance and functionality of these governors and a lack of their effect informing the basic constructs of Arabic Syntax.

Key Words: Non-verbal governors, Noun Phrasing (Ibteda'), variance, fellowship (taba'iyyah), Juxtaposition (mujawarah), addition (idhafa).